

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٠

الأربعاء ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد خوسيه لويس كانسيلا (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البنود من ٨٦ إلى ١٠٣ من جدول الأعمال (تابع)

مشجعة في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وأود الإشارة إلى الجوانب التالية.

أولاً، أود أن أشير إلى الالتزام الذي قطعه الرئيسان أوباما وميدفيدف في اجتماعهما في لندن في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بغية تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. واتخذ هذا الالتزام شكلاً ملموساً مع بدء المفاوضات بشأن إبرام اتفاق متابعة لمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها واعتماد التفاهم المشترك بهذا الشأن الذي وقع عليه بعد ذلك في تموز/يوليه الماضي.

ثانياً، أود أن أشير إلى الجو البناء الذي ساد الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي عقدت في نيويورك في أيار/مايو الماضي.

ثالثاً، أود أن أشير إلى اعتماد برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح في جنيف، في ٢٩ أيار/مايو. لقد جدد ذلك التطور ثقة مجتمع نزع السلاح بآلية التفاوض المتعددة الأطراف.

مناقشة مواضيعية لمواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإسبانية): كما أوضحت من قبل فيما يتعلق بطلب الكلمة أثناء هذه المرحلة الثانية من عملنا، تحتفظ الأمانة بقائمة غير رسمية متجددة للمتكلمين في كل موضوع. وينبغي أن تكون الوفود الراغبة في أخذ الكلمة مستعدة، إذا سمح الوقت، للتكلم أثناء الجلسة التي ينظر فيها في المواضيع المعنية. كما يمكن طلب الكلمة في القاعة أثناء المناقشة المواضيعية في يوم مناقشة مسألة ما.

نواصل الآن مناقشتنا المواضيعية بشأن مسألة الأسلحة النووية، بما في ذلك عرض مشاريع القرارات.

السيد سترويلي (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): يسعدنا أن نلاحظ أنه، منذ العام الماضي، حدثت تطورات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الدورة الثالثة للجنة التحضيرية إلى روح بناء تمهد الطريق نحو إحراز نتائج ملموسة. وتحقيقا للنجاح، مطلوب بذل جهد جماعي كبير فيما يتعلق بكل الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، سويسرا مقتنعة بأن الإصلاح المؤسسي سيعزز معاهدة عدم الانتشار.

وإلى جانب هذه المعالم الثلاثة، هناك عدة مسارات أخرى باتجاه نزع السلاح النووي وعدم الانتشار يمكن أن تسلكها الدول الحائزة للأسلحة النووية بغية تنفيذ التزاماتها وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ويستلزم ذلك، أولا وقبل شيء، التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب الدول التي لم تفعل بعد ذلك. ونحن مقتنعون بأن التنفيذ السريع للالتزام الذي قطعته الولايات المتحدة في هذا الصدد سيفضي إلى تصديق الدول الأخرى المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة التي لم تخطو تلك الخطوة بعد. وأكد الإعلان الختامي الذي اعتمد في آخر مؤتمر بشأن تسهيل بدء نفاذ المعاهدة مجددا على أهمية القيام بذلك على سبيل الاستعجال.

ومن نفس المنطلق، هناك ضرورة أيضا للنظر في شرعية الأسلحة النووية ودورها في المذاهب العسكرية. يجب أن تسفر رؤية عالم خال من الأسلحة النووية عن تغيير أساسي للتفكير النووي عندما يتعلق الأمر بالأمن العالمي. وفي ذلك السياق، تحدد سويسرا آمال كبار فيما يتعلق بعملية الاستعراض الجارية التي تقوم بها الولايات المتحدة فيما يتعلق بوضعها النووي. كما ندعو كل الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى بدء إجراء عملية استعراض مماثلة.

كما يتعلق سلوك هذه المسارات بمسألة مستوى حالة استنفار منظومات الأسلحة النووية. وفي عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، قدمت سويسرا وخمس دول أخرى، مشروعين قرارين بشأن خفض حالة الاستنفار، واعتمدا بوصفهما

أصبح الجو الأفضل واضحا بشكل متزايد في مجال نزع السلاح النووي ومنع الانتشار. ولا بد لنا أن نتحرك الآن من مرحلة الإدلاء ببيانات مشجعة إلى مرحلة اتخاذ إجراءات ملموسة. وفي ذلك الصدد، نود أن نشير إلى العناصر التالية.

سيكون الانتهاء من إبرام معاهدة ثنائية جديدة بين روسيا والولايات المتحدة تحل محل معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها أول معلم مهم. ونرى أن ذلك الهدف ما زال يشكل أكثر أولوية ملحة ويعكس المسؤولية من جانب أكبر حائزين للأسلحة النووية عن تحديد مسار ثابت باتجاه نزع السلاح. وعلاوة على ذلك، قد يدفع هذا التطور دولا أخرى حائزة للأسلحة النووية، سواء كانت أطرافا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو لا، إلى بذل جهود موازية. وأخيرا، فإن تنفيذ هذه المعاهدة سيكون حجة قوية لإقناع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بإعادة تأكيد نيتها للأسلحة النووية.

وسيكون المعلم الهام الثاني هو البدء المبكر لمفاوضات مؤتمر نزع السلاح في جنيف في عام ٢٠١٠. في أيار/مايو، شهدنا اعتماد المؤتمر لبرنامج عمل. كان ذلك إنجازا كبيرا، لكن تعين علينا فيما بعد تقليل توقعاتنا. تأسف سويسرا لأنه لم يتسن بعد بدء المفاوضات بشأن عقد معاهدة قابلة للتحقق منها لوقف إنتاج المواد الانشطارية أو إجراء مناقشات موضوعية بشأن بنود أخرى من بنود جدول الأعمال. ونأمل أن ينتهج كل أعضاء المؤتمر مرة أخرى مسار التوافق والاتفاق على برنامج عمل في الجزء الأول من عام ٢٠١٠ وتنفيذ البرنامج.

والمعلم الثالث الرئيسي الذي ينتظرنا في عام ٢٠١٠ هو المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونأمل أن يترجم في أيار/مايو القادم الجو الإيجابي الذي ساد

بأن الدبلوماسية والحوار هما أفضل وسيلتين للتعامل مع كل القضايا الإقليمية المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح.

ومؤخرا تناولت قمة مجلس الأمن، موضوع عدم الانتشار النووي ونزع السلاح (انظر S/PV.6191). والقرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، الذي اتخذ في تلك المناسبة، عنصر مفيد لتعزيز جهود المجتمع الدولي في هذا المجال. وستزداد مصداقية الخطوات التي يتخذها مجلس الأمن إذا احترمت التوازن الضروري بين قضايا عدم الانتشار والتزامات نزع السلاح.

وفي الختام، تود سويسرا أن تؤكد من جديد على أنه مع أن الكلمات والنوايا الحسنة لازمة لتهيئة بيئة إيجابية، فإنها وحدها لن تدفع جدول أعمال نزع السلاح إلى الأمام. هناك حاجة إلى اتخاذ إجراء حقيقي.

السيد روديارد (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):

يشرفني عظيم الشرف أن أتكلم باسم حركة عدم الانحياز.

إن موضوع هذا الصباح مهم حقاً، ويمكن في صلب السلم والأمن الدوليين. تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد على موقفها القائم على المبدأ إزاء نزع السلاح النووي، الذي ما يزال يمثل أكبر أولوياتها، وكذلك موقفها إزاء القضايا المتصلة بعدم الانتشار النووي من جميع جوانبه. ونشدد على أهمية حقيقة أنه ينبغي بذل الجهود الرامية إلى عدم الانتشار النووي بالتوازي مع الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي. ونؤيد تماماً عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لترع السلاح ونؤكد مجدداً على قلقنا العميق حيال استمرار انعدام توافق الآراء حتى الآن. ونشدد على أهمية مواصلة الجمعية العامة نظرها الفعلي لهذه المسألة، بغية التوصل إلى توافق الآراء على الأهداف وجدول الأعمال وعلى إنشاء لجنة تحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح، بما في ذلك إعادة انعقاد الفريق العامل المفتوح باب العضوية للنظر في أهدافها وجدول

القرارين ٣٦/٦٢ و ٤١/٦٣. ولقي القراران تأييداً واسعاً، مما يبرهن على اقتناع أغلبية الدول بأنه لا بد من إحراز تقدم في هذا المجال. وتدرك الدول التي قدمت مشروعي القرارين أن سياسات الأسلحة النووية قيد الاستعراض في عدة بلدان. وتتفق تلك العمليات تماماً مع الدعوة الواردة في القرارين من أجل اتخاذ مزيد من الخطوات العملية لخفض حالة استنفار منظومات الأسلحة النووية.

وبغية تسهيل هذه العمليات وإيجاد حل طويل الأجل لهذه القضية المعقدة قررت الدول المقدمة لمشروعي القرارين عدم تقديم مشروع قرار مماثل هذا العام. وستواصل هذه الدول رغم ذلك إشراك الدول الحائزة للأسلحة النووية بغية إحراز تقدم باتجاه تحقيق الهدف المنصوص عليه في القرارين، سواء في اللجنة الأولى أو في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتعكس دراسة كلفت سويسرا ونيوزيلندا معهد الشرق والغرب بإجرائها لتحديد السبل العملية للتمكن من تحقيق خفض حالة الاستنفار هذه الاستعداد لتطوير حوار بناء بشأن هذه القضية. وستكون الدراسة موضوع عرض يقدم في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر في هذا المبنى.

إن بلدي مقتنع بأن إحراز تقدم في نزع السلاح النووي سيؤدي إلى تعزيز نظام منع الانتشار. وفي الوقت نفسه، فإن الامتثال للالتزامات عدم الانتشار يكتسي أهمية قصوى. وفي ذلك السياق، لا تزال سويسرا يساورها القلق حيال الأخطار المتنامية التي يشكلها الانتشار النووي. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والعودة إلى المحادثات السداسية بدون شروط مسبقة. كما ندعو إيران إلى الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونأمل أن يتسنى استمرار محادثات جنيف مع الأعضاء الخمسة الدائمين زائداً واحداً وأن تتمخض المحادثات عن نتائج إيجابية. وسويسرا مقتنعة

على موقف الحركة القائم على المبدأ فيما يتعلق باستخدام القوة ضد سلامة أراضي أي دولة أو التهديد باستخدامها.

وعلى الرغم من أن هناك بعض الإشارات والتطورات الإيجابية، لا يزال العالم يواجه تحديات لم تحل. إن البيانات الأخيرة لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية حول نيتها المضي باتخاذ الإجراءات الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية بيانات إيجابية. لكن، لا يزال من الضروري اتخاذ تلك الدول إجراءات ملموسة وعاجلة بما يتفق والتزاماتها المتعددة الأطراف المتفق عليها لتحقيق نزع السلاح الشامل والكامل.

إن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وفيما تنوّه الحركة بمعاهدة موسكو لعام ٢٠٠٢ بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية ومفاوضاتهما الأخيرة، المقرر اختتامها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بشأن خفض رؤوسهما الحربية النووية، تشدد الحركة على أن التخفيضات على صعيدي النشر النووي والحالة التشغيلية لا يمكن أن تكون بديلا عن إجراء تخفيضات لا رجعة فيها للأسلحة النووية ومن ثم إزالتها تماما. وندعو الولايات المتحدة والاتحاد الروسي إلى تطبيق مبادئ الشفافية وعدم التراجع وقابلية التحقق من أجل مواصلة تخفيض ترسانتهما النووية من رؤوس حربية أو منظومات إيصال، بموجب معاهدة موسكو. من المقرر أن ينتهي العمل بمعاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها في نهاية عام ٢٠٠٩. ونحث البلدين على التعجيل بإنهاء مفاوضاتهما من أجل إجراء تخفيضات كبيرة أخرى في أسلحتهما النووية.

وتخطط الحركة علما بالقمة التي عقدها مجلس الأمن في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بشأن قضية عدم الانتشار

أعمالها، وإمكانية إنشاء اللجنة التحضيرية للدورة. وسوف تطلب حركة عدم الانحياز، في وقت مناسب، انعقاد الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

ولا يسع الحركة إلا أن تعرب عن قلقها حيال التهديد الخطير الذي تتعرض له البشرية بسبب استمرار وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها. ونؤكد مجددا على قلقنا العميق حيال بطء إحراز التقدم نحو نزع السلاح النووي وعدم حدوث تقدم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية نحو تحقيق التخلص الكامل من ترساناتها النووية. ونؤكد الحاجة إلى قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتنفيذ التعهد القاطع الذي قدمته في عام ٢٠٠٠ بغية القضاء التام على الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، نؤكد مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى بدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي بدون تأخير.

وتؤكد الحركة على ضرورة بدء مفاوضات حول وضع برنامج مقسم إلى مراحل للتخلص الكامل من الأسلحة النووية في إطار زمني محدد، بما في ذلك عقد مؤتمر حول الأسلحة النووية. ونؤكد مجددا على أهمية النتيجة التي توصلت إليها محكمة العدل الدولية بالإجماع والتي تفيد بأن هناك التزاما بمواصلة المفاوضات بحسن نية والانتهاز منها إلى نتيجة تؤدي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت الرقابة الدولية الصارمة والفعالة.

ومن الأهمية بمكان التأكيد على الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وتؤكد الحركة مجددا عزمها على تعزيز تعددية الأطراف باعتبارها المبدأ الأساسي للمفاوضات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي ذلك الصدد، ترحب الحركة باتخاذ قرار الجمعية العامة ٥٠/٦٣، بشأن تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. كما نشدد

ويساور الحركة بالغ القلق حيال تزايد الأموال التي تنفق في المجال العسكري على مستوى العالم، وكان من الممكن، بدلا من ذلك، إنفاق جزء كبير منها على تيسير التنمية والرفاهة العالميين. ولذلك، نرحب باتخاذ الجمعية العامة للقرار ٥٢/٦٣ بدون تصويت. ويجدر بنا أن نذكر أنفسنا بمزايا مبدأ الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى من التسلح. كما ينبغي أن نذكر أنفسنا بأن استحداث الأسلحة النووية وغيرها من هذه الأسلحة يشكل انتهاكا للالتزامات التي قطعتها الدول الحائزة للأسلحة النووية وقت إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ولا تزال الحركة يساورها قلق عميق حيال مذاهب الدفاع الاستراتيجي للدول الحائزة للأسلحة النووية. بما في ذلك المفهوم الاستراتيجي لمنظمة حلف شمال الأطلسي، هذا المفهوم الذي لا يشكل تبريرا لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها فحسب، بل يسوق مفاهيم غير مبررة حول الأمن الدولي تستند إلى تطوير الأحلاف العسكرية وسياسات الردع النووي.

ولا تزال الحركة تشعر أيضا بالقلق حيال الآثار المترتبة على استحداث ونشر منظومات دفاعية ضد القذائف التسيارية والتهديد بتسليح الفضاء الخارجي. وأثر ذلك، ضمن أمور أخرى، سلبا على تعزيز نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي. ومثل إلغاء العمل بمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية تحديات جديدة للاستقرار الاستراتيجي ولجهود منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ونحن نشعر بالقلق من أن يؤدي تنفيذ أي نظام وطني للدفاع بالقذائف إلى إثارة سباق للتسلح وإلى زيادة استحداث منظومات القذائف المتطورة وزيادة عدد الأسلحة النووية.

النووي ونزع الأسلحة النووية (انظر S/PV.6191). كانت الحركة دائما ثابتة في مواقفها وفي طليعة جهود تعزيز تحقيق هدف إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وأبلغنا المجلس بمواقفنا في ذلك الصدد.

ونكرر دعوتنا إلى عقد مؤتمر دولي، في أقرب وقت ممكن لتحديد سبل ووسائل القضاء على الأخطار النووية بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن وضع برنامج مقسم إلى مراحل للتخلص التام من الأسلحة النووية خلال إطار زمني محدد. وينبغي أن يكون هناك حظر على استحداث تلك الأسلحة وإنتاجها وحيازتها، واختبارها وتكديسها، ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها بالإضافة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتدميرها.

وتؤكد الحركة على الحاجة إلى إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانونيا بشأن تقديم ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية باعتبارها مسألة ذات أولوية، ريثما تتم الإزالة التامة للأسلحة النووية. ونشير إلى إنشاء لجنة مخصصة في مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٨ تعنى بالترتيبات الدولية الفعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، والتفاوض بشأن تقديم ضمانات أمنية عالمية غير مشروطة وملزمة قانونيا إلى جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ونشدد أيضا على أهمية انضمام جميع دول العالم إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية. وسيسهم ذلك، في جملة أمور، في عملية نزع السلاح النووي. وتؤكد الحركة مجددا على أن استمرار التزام جميع الدول الموقعة على المعاهدة، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، أمر أساسي إذا ما أريد لأهداف المعاهدة أن تتحقق بالكامل.

ضمانات أمنية غير مشروطة تعطى للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وتؤكد الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أنه لا يوجد أي بند في معاهدة عدم الانتشار يمكن تفسيره على أنه يمس بالحق غير القابل للتصرف لجميع الأطراف في المعاهدة في إجراء البحوث بشأن الطاقة النووية وفي إنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية بدون تمييز وبما يتفق مع المواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة. فهي تشدد على أن هذا الحق يشكل أحد الأهداف الأساسية للمعاهدة، وتؤكد على ضرورة احترام خيارات كل بلد وقراراته المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية دون المساس بسياساته أو اتفاقات أو ترتيبات التعاون الدولي للاستخدامات السلمية للطاقة النووية وسياسات دورة الوقود النووي. ونلاحظ مع القلق استمرار فرض قيود لا مبرر لها على الصادرات إلى البلدان النامية من المواد والمعدات والتكنولوجيا للأغراض السلمية. وتقع على عاتق البلدان المتقدمة النمو مسؤولية عن دعم الاحتياجات المشروعة للبلدان النامية من الطاقة النووية.

وتؤكد الحركة مجددا على أهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية وضرورتها، وترى أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بموجب معاهدات ثلاثيولكو وراوتونغا وبانكوك وبليندانا ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، إلى جانب مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية، هي خطوات إيجابية وتدابير هامة من أجل تحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

نرحب ببدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى في ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٩، فضلا عن دخول معاهدة إنشاء منطقة خالية من

وتأمل دول الحركة الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في التمكن من استخدام العمل المنجز في الدورات الأولى والثانية والثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ كأساس للمؤتمر. وهناك ضرورة لأن تكثف الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية جهودها باتجاه كفالة نجاح المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠.

وتكرر دول الحركة الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دعوتها إلى تنفيذ كل أحكام المعاهدة. وتدعو أيضا إلى التنفيذ الكامل للخطوات العملية الـ ١٣ وإلى بذل جهود منهجية ومطردة ترمي إلى تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة ولا سيما التعهد القاطع للدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية بما يفرض على نزع السلاح النووي.

وأشارت دول الحركة أيضا إلى أن الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ أعادت التأكيد على أن الضمانات الأمنية الملزمة قانونا التي عرضتها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في المعاهدة تعزز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، ريثما تتحقق الإزالة التامة للأسلحة النووية. وتشدد الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أهمية إنشاء هيئات فرعية للجان الرئيسية ذات الصلة المنبثقة عن المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ بغية التداول بشأن الخطوات العملية للجهود المنهجية والمطردة لإزالة الأسلحة النووية، وللنظر والتوصية بالاقتراحات بشأن تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥، وللنظر واعتماد صك دولي ملزم قانونا بشأن

بشأن هذه المسألة في إطار القانون الدولي والاتفاقيات ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة. وينبغي للمجتمع الدولي التأكد من أن سياساته وإجراءاته تسهم في تحقيق السلام والأمن والاستقرار على الصعيد العالمي ولا تنتقص منها.

السيد فيدال (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي نتكلم فيها في هذه الدورة للجنة الأولى، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على جهودكم الهامة في توجيه عمل اللجنة. أود أيضا أن أرحب بحضور السفير سيرجيو دوارتي لجلسة اليوم.

يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها: الأرجنتين وإكوادور وباراغواي والبرازيل وبوليفيا وبيرو وجمهورية فنزويلا البوليفارية وشيلي وكولومبيا وبلدي، أوروغواي.

ترى الدول الأعضاء في السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها أن من الأهمية بمكان أن تعالج اللجنة الأولى بطريقة إيجابية وفعالة مسألة نزع السلاح النووي، إلى جانب مسألة عدم انتشار الأسلحة النووية. لقد حدثت بالفعل تغيرات كبيرة في المناخ السياسي الدولي من شأنها أن تسفر عن إحراز نتائج ملموسة في الدورة الحالية للجمعية العامة.

ومن بين هذه المؤشرات الإيجابية، نود أن نسلط الضوء على استئناف الولايات المتحدة والاتحاد الروسي مفاوضاتهما بشأن استبدال معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية. كما نشدد على عقد اجتماع قمة مجلس الأمن بشأن نزع السلاح (انظر S/PV.6191). ويساعد كلا الحدثين على تهيئة مناخ إيجابي لتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف عالم خال من الأسلحة النووية.

الأسلحة النووية في أفريقيا - معاهدة بليندابا - حيز التنفيذ في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

ترحب حركة عدم الانحياز بالجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم حيث تتفق دول المنطقة المعنية على إنشائها بحرية. وندعو إلى التعاون والتشاور على نطاق واسع من أجل إبرام اتفاقات في هذا الصدد. وتونه الحركة بعقد الاجتماع الثاني للأعضاء في المناطق الخالية من الأسلحة النووية، المزمع عقده في نيويورك مباشرة قبل المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، وتدعو الحركة جميع الدول الأعضاء المعنية إلى دعم عقد هذا المؤتمر.

كما تؤكد حركة عدم الانحياز من جديد على دعمها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، والفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي اتخذت بتوافق الآراء. وريثما يتم إنشاء هذه المنطقة، تطالب حركة عدم الانحياز إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بدون تأخير، وإخضاع كل منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونلاحظ اعتماد المؤتمر العالمي الثالث والخمسين للوكالة قرارين هما GC (53)/RES/16 بشأن تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط و GC (53)/RES/17 بشأن القدرات النووية الإسرائيلية، ونحث على الاستمرار في النظر في هذه المسألة ريثما يتم تنفيذ كلا القرارين.

وختاما، فيما يتعلق بانتشار الأسلحة النووية، تعتقد الحركة أنه ينبغي تناول هذه المسألة من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية، وبأنه ينبغي اتخاذ التدابير والمبادرات

وترحب الدول الأعضاء في السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها باعتماد مؤتمر نزع السلاح لبرنامج عمل. ونحث الدول الأعضاء على تجنب المناقشات الإجرائية التي تؤخر بدون داع تنفيذ برنامج العمل للسنة المقبلة حالما يتم اعتماده. ونشدد على ضرورة بدء مفاوضات جوهرية بشأن عقد معاهدة لا رجعة فيها وغير تمييزية ويمكن التحقق منها لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وتلتزم الدول الأعضاء في السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها التزاما كاملا بالتنفيذ الفعال لبرنامج عمل مؤتمر نزع السلاح الذي سيمكن المؤتمر من أداء دوره بوصفه المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح. ونؤيد البدء الفوري لإجراء مناقشات موضوعية في الهيئات الفرعية المنشأة في برنامج العمل بشأن ضمانات الأمن السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويحدونا الأمل في أن هذه المناقشات ستؤدي في نهاية المطاف إلى التفاوض بشأن الصكوك القانونية.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية جزء أساسي آخر من عملية نزع السلاح وعدم الانتشار، حيث إنها ستساعد على احتواء الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية. لقد أبرز المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عقد في نيويورك في ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، أهمية هذه المعاهدة وبعث برسالة سياسية قوية بشأن دخولها الفوري حيز التنفيذ.

وتنوه الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها بالقرار الذي اتخذته الولايات المتحدة لمتابعة التصديق على المعاهدة، ونحث جميع الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ونرحب بتصديق سانت فنسنت وجزر

وما دامت الأسلحة النووية موجودة فسيبقى خطر استخدامها وانتشارها ماثلا، وستشكل خطرا مستمرا على السلام والأمن الدوليين. ونشدد على الحاجة إلى عملية شاملة وشفافة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها في إطار جدول زمني محدد جيدا لتحقيق نزع السلاح النووي، وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن مقتنعون بأن تمديد معاهدة عدم الانتشار لا يمكن أن يترتب عليه حيازة الدول النووية لترساناتها إلى أجل غير مسمى.

وستستحوذ على اهتمامنا في العام المقبل عمليتان تفاوضيتان معلقتان في جدول الأعمال الدولي هما: المؤتمر الاستعراضي الثامن لمعاهدة عدم الانتشار، وعمل مؤتمر نزع السلاح. فيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار، من الضروري أن يعزز المؤتمر الاستعراضي المعاهدة بعد عشر سنوات من آخر قرارات اتخذت، في عام ٢٠٠٠. ففي ذلك العام، اعتمدت الدول الأطراف الخطوات العملية الـ ١٣ بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح.

وتتوقع الدول الأعضاء في السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها أن المؤتمر الاستعراضي المقبل لن يعيد تأكيد القرار الذي اتخذ في عام ٢٠٠٠ والقرارات والمقررات التي اتخذها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥ فحسب، وإنما أيضا أن يتم الاتفاق فيه على اتخاذ مزيد من التدابير لإنجاز الركائز الثلاث التي تقوم عليها معاهدة عدم الانتشار أيضا. وبالمثل، تشدد الدول الأعضاء في السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها على ضرورة إحراز تقدم في الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة من المعاهدة، فيما يتعلق بترع السلاح النووي. إن عدم إحراز تقدم بشأن تلك الركيزة الأساسية قد تعيق تحقيق التوازن الضروري لنجاح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم توقع أو تصدق على البروتوكولات الملحق بالصكوك المتصلة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية إلى تغيير تحفظاتها أو تفسيراتها الانفرادية التي تؤثر على مركز تلك المناطق وخلوها من الأسلحة النووية أو التخلي عن تلك التحفظات والتفسيرات.

وتود الدول الأعضاء في السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها اختتام كلمتها بالتأكيد مجدداً على أهمية الصلة بين نزع السلاح وعدم الانتشار. وما دامت الدول الحائزة للأسلحة النووية محتفظة بترساناتها، فسيبقى خطر الانتشار ماثلاً. إن الطريقة الوحيدة المأمونة لضمان وجود عالم خال من تهديد التفجيرات النووية هو القضاء التام على هذه الأسلحة، من خلال عملية منسقة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها.

السيد سودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): إن سكان اليابان قد التزموا التزاماً راسخاً ببلوغ الهدف المتمثل في تحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية. وقال رئيس الوزراء هاتوياما في اجتماع قمة مجلس الأمن الذي عقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.6191) أن اليابان قد اختارت السير على طريق عدم حيازة الأسلحة النووية منعاً للحلقة المفرغة لسباق التسلح. وبصفتي ممثلاً لبلد عانى من القصف بالقنابل الذرية واختار طريق عدم حيازة الأسلحة النووية، أود أن أقول مرة أخرى إن حيازة أسلحة نووية في حد ذاتها لا تمنح الدول أي مزايا سياسية في السياسة الدولية.

هذا العام، ستقدم اليابان مرة أخرى مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي في اللجنة الأولى بعنوان "تحدد التصميم على الإزالة الكاملة للأسلحة النووية". وتجد اليابان من المشجع أن الدول الأعضاء في كل عام تدلي بعدد كبير من الأصوات المؤيدة، بما في ذلك بعض الدول الحائزة

غرينادين على المعاهدة في أيلول/سبتمبر، مما يجعل التصديقات تصل إلى عدد كبير يبلغ ١٥٠ تصديقاً.

ونشدد على أهمية الوقف الاختياري للتجارب النووية حتى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، ونحث جميع الدول على الامتناع عن اتخاذ أي تدابير تتعارض مع الأحكام والالتزامات المنصوص عليها في المعاهدة. وفي ذلك الصدد، ندين كل تجارب الأسلحة النووية.

وتشدد الدول الأعضاء في السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها على أهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية من أجل الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونرحب ببدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. ونؤكد مجدداً على دعمنا لتعزيز معاهدات ثلاثيلوكو وراروتونغا وبليندايا وبانكوك، وكذلك لمركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية. ونحن مقتنعون بأن تحسين التنسيق والتعاون بين هذه المناطق هو أمر مطلوب. لذلك، فإننا نرحب بعقد المؤتمر الثاني للدول الأطراف والدول الموقعة على المعاهدات التي تنشئ مناطق خالية من الأسلحة النووية في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠. كما نعتقد أنه ينبغي السعي من دون كلل لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وتؤيد الدول الأعضاء في السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها مشروع القرار المعنون "المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة"، وذلك تماشياً مع التزام بلداننا بتعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي تتفق عليها دول المنطقة المعنية بحرية. وبوصفنا دولاً أطرافاً في معاهدة ثلاثيلوكو، التي أنشئت بموجبها قبل أكثر من ٤٠ عاماً أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان، فإننا ندعو

وفي الوقت نفسه الإبقاء على النظام الدولي لعدم الانتشار النووي بل وتعزيزه.

كما أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بالتنسيق بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ودول المنطقة المعنية غير الحائزة للأسلحة النووية يساهم في عدم انتشار الأسلحة النووية، وبالتالي تحقيق السلام والأمن العالمي والإقليمي. وفي هذا السياق، ترحب اليابان ببدء نفاذ معاهدة بليندابا ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. تؤيد اليابان أيضا إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية، في الشرق الأوسط.

وإذ نسعى إلى تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، يجب علينا معالجة المسائل المتصلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتطوير البرامج النووية وبرامج القذائف يشكل تهديدا خطيرا ليس للسلام والأمن في شمال شرق آسيا فحسب، وإنما للمجتمع الدولي ككل أيضا، ولا يمكن القبول به تحت أي ظرف من الظروف. ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الامتنثال تماما لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى جميع الدول الأعضاء تنفيذ تلك القرارات بدون تأخير. وستستمر اليابان في بذل جهودها لتحقيق نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية من خلال المحادثات السداسية.

وفي طريقنا لتعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، تمثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أولوية عالية للغاية. ومن الأهمية بمكان أن نعمل بشكل مكثف للترويج لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل، ولا سيما في الفترة التي تسبق عقد المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. ومرة أخرى، نشجع

للأسلحة النووية. وأود أن أدعو الجمعية العامة إلى اعتماد مشروع القرار الهام هذا بأغلبية ساحقة.

إن تخفيض عدد الأسلحة النووية الموجودة هي الأولوية القصوى للمجتمع الدولي. وتطلب اليابان إلى الاتحاد الروسي والولايات المتحدة التنفيذ الكامل لمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية وإجراء تخفيضات في الأسلحة النووية تتجاوز التخفيضات المنصوص عليها في تلك المعاهدة. ومن هذا المنطلق، تود اليابان أن تشيد بالاتحاد الروسي والولايات المتحدة لما بذلاه من جهود للتفاوض على إبرام معاهدة ملزمة قانونا تحل محل معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، التي ستنتهي في كانون الأول/ديسمبر. وندعو كلتا الدولتين إلى الاستمرار في إجراء المفاوضات المكثفة بغية الانتهاء منها في أسرع وقت ممكن.

ومن ناحية أخرى، ينبغي للدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية ألا تنتظر من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بدء التخفيضات. فهي بدورها تتحمل مسؤولية عن اتخاذ الخطوات لوقف زيادة ترساناتها النووية والحد منها. كما أن إحراز تقدم في ضمان الشفافية والإفصاح عن المعلومات من شأنهما بناء الثقة وإيجاد حلقة لإجراء مزيد من نزع السلاح النووي.

كما تود اليابان الإعراب عن تقديرها لعقد اجتماع قمة مجلس الأمن التاريخي والحسن التوقيت بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. إن القرار الذي اتخذ في اجتماع القمة، قرار المجلس ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، يتصدى لتحديات كبيرة في هذه المجالات. وأعتقد أن العالم الآن قد وصل إلى مرحلة ينبغي فيها النظر على نحو أكثر تحديدا في نهج عملي لنزع السلاح النووي يُحافظ من خلاله على الاستقرار الدولي بتحديد الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وكذلك بوضع عملية لتحقيق ذلك،

أو بالعكس. فهما عجلتان للعربة ذاتها. علاوة على ذلك، يمثل الاستخدام السلمي للطاقة النووية ركيزة أخرى لمعاهدة عدم الانتشار. وينبغي النظر بطريقة متوازنة في جميع الجوانب الثلاثة للمعاهدة. وفي هذا الصدد، لا نغالي إذا شددنا على أهمية المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. وعلى الرغم من أن الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لم تتمكن من الاتفاق على توصيات، فإنها تمكنت بسرعة من اعتماد جدول الأعمال وجميع القرارات الإجرائية الهامة للمؤتمر الاستعراضي. كما أن الجو الإيجابي الذي ساد إنجاز أعمال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية يبعث فينا الأمل بأن يكون المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ مثمرا وموضوعيا.

وأخيرا، أود أن أذكر اللجنة الدولية المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، التي أنشئت بمبادرة مشتركة من اليابان وأستراليا. وما برحت اللجنة تعقد الاجتماعات والمشاورات في جميع أنحاء العالم على مدار العام، بما في ذلك في سيدني وواشنطن العاصمة وسانتياغو وبيجين وموسكو والقاهرة ونيودلهي، وستعقد اللجنة اجتماعها الأخير هذا الشهر في مدينة هيروشيما. وأنا واثق بأن اللجنة ستأتي بتقرير عملي المنحى عن أنشطتها سيساعد مناقشاتنا البناءة قبل عقد المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ وبعد ذلك.

ما زالت اليابان ملتزمة بتقديم إسهامها الأقصى في الجهود الجارية من أجل نزع السلاح النووي وعدم انتشار النووي على الصعيد العالمي بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء الأخرى.

السيد لانغلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): إن قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، الذي اتخذ بالإجماع،

بقوة الدول التي لم توقع أو تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وخصوصا الدول التسع الواردة أسماؤها في المرفق ٢، على أن تفعل ذلك دون تأخير. وسرّ اليابان التزام حكومة الولايات المتحدة بالسعي للتصديق على المعاهدة. بالإضافة إلى ذلك، وريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ، من الأهمية بمكان أن تحترم تماما الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الوقف الاختياري للتفجيرات النووية التجريبية.

وإذا كانت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تهدف إلى الحد من التطوير النوعي للأسلحة النووية، فإن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يهدف إلى الحد من الزيادة الكمية في هذه الأسلحة. وما برح إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية مدرج في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح لأكثر من ١٠ سنوات، وظل مسألة عالمية رئيسية في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار لأكثر من ٤٠ عاما. وترحب اليابان باعتماد مؤتمر نزع السلاح في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٩ لبرنامج عمل بتوافق الآراء، شمل ولاية لبدء مفاوضات بشأن عقد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

ورغم أن من المخبى للآمال أن المؤتمر لم يتمكن من بدء المفاوضات خلال دورته لعام ٢٠٠٩، فإن اليابان تأمل كثيرا أن يعتمد المؤتمر برنامج عمله في بداية العام المقبل وأن يبدأ العمل الفني في وقت مبكر من دورته لعام ٢٠١٠، بما في ذلك المفاوضات بشأن عقد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية.

إن اليابان لا تؤيد الرأي القائل إنه يجب علينا الدفع بعجلة عدم انتشار الأسلحة النووية قبل نزع السلاح النووي

أولاً، نحن بحاجة إلى استمرار التخفيضات في الترسانات النووية. ونرحب بالتقدم المحرز بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن متابعة معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. ونرى أن هذا يشكل الخطوة الأولى نحو عملية شاملة لترع السلاح تشمل جميع فئات الأسلحة النووية وإشراك الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية.

ثانياً، نحن بحاجة إلى تنفيذ تدابير لمنع أي احتمال لحدوث سباق تسلح نووي جديد. وينبغي إعطاء الأولوية القصوى لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ وإجراء التفاوض في وقت مبكر لإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. ويجب علينا اغتنام الفرص الحالية للمضي قدماً بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبالمثل، لا بد الآن من الاستفادة من برنامج العمل الذي اتفق عليه في مؤتمر نزع السلاح للتفاوض على وجه السرعة بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي غضون ذلك، يجب المحافظة على الوقف الاختياري للتجارب وإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة المعمول به حالياً، بل وتعزيزه. يجب علينا أيضاً تقديم الدعم لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في استكمال نظام الرصد الدولي.

ثالثاً، تدعو الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لإخضاع المخزونات الحالية من المواد الانشطارية لضمائم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بغية تحويلها للأغراض المدنية أو تدميرها. وفي الواقع، فإن تحويل المخزونات الحالية سيتيح كمية كبيرة من الوقود للاستخدامات السلمية. ومما لا شك فيه أن معالجة مسألة المخزونات الحالية سيكون شرطاً مسبقاً لتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وكبداية، يمكن أن نعيد النظر في المبادرة الثلاثية بين الولايات المتحدة وروسيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

قد بعث برسالة قوية مفادها أن انتشار الأسلحة النووية يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. ولا يمكن إنكار أن الأسلحة النووية هي أكثر الأسلحة اللاإنسانية والعشوائية التي تمت صناعتها على الإطلاق. ويخدم نزع السلاح النووي أمننا المشترك ويكتسي أهمية لحلولته دون وقوع أزمة إنسانية حادة.

ترى النرويج أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي السبيل الرئيسي لتحقيق القضاء على الأسلحة النووية. ومع ذلك، فقد تعرضت المعاهدة لضغط متزايد. وسيعقد المؤتمر الاستعراضي في أيار/مايو ٢٠١٠ وبالتالي سيكون أمام العالم فرصة لوضع جدول أعمال تطلعي يربط بطريقة شاملة بين نزع السلاح النووي والحق في التطبيقات النووية السلمية وضرورة وضع نظام فعال لمنع الانتشار يعالج الأمن النووي أيضاً.

إذا أردنا أن نمضي قدماً، يتعين علينا التصدي لتحديات الانتشار الحالية بالوسائل السياسية. وتدين النرويج التجارب النووية وتجربة القذائف التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى المحادثات السداسية بدون تأخير.

لقد حثت النرويج جمهورية إيران الإسلامية عدة مرات على الامتنال لمطالب المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي للنزاع النووي الحالي. ويجدوننا أمل قوي في أن تسفر المشاورات الجارية عن تيسير عملية التوصل إلى هذه النتيجة.

إن الهدف الشامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو تحقيق الإزالة الكاملة للترسانات النووية. وهذا يتطلب اتخاذ إجراءات ملموسة. وتشجع النرويج، خصوصاً، على اتخاذ عدد من التدابير الهامة في هذا الصدد.

وترحب النرويج بمبادرة الرئيس أوباما عقد مؤتمر قمة بشأن الأمن النووي في واشنطن العاصمة في العام المقبل. رابعاً، يجب علينا أيضاً ضمان تحقيق مزيد من التقدم في مجال دورة الوقود وإنشاء مصرف للوقود النووي تحت إشراف الوكالة. وأخيراً، يجب علينا أيضاً الاعتراف بأن الرقابة على الصادرات تدعم معايير معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتؤيد النرويج تأييداً كاملاً الحق غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية على النحو المنصوص عليه في المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومع ذلك، من الحيوي ألا تقوض الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية جهود عدم الانتشار. ولذلك تؤكد النرويج أولاً على أهمية التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن وضع ترتيبات متعددة الأطراف لدورة الوقود النووي بتوجيه من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تكون مقاومة للانتشار وتراعي مخاوف الدول النامية. ثانياً، نحن بحاجة إلى التقيد التام بصكوك السلامة النووية ذات الصلة للوكالة والجهود المبذولة لضمان تقديم الوكالة المساعدة الضرورية والخبرة الفنية إلى الدول الأعضاء في تنفيذ التزاماتها المتعلقة بالسلامة. ثالثاً، إن زيادة التمويل لبرامج الوكالة للتعاون الفني مع البلدان النامية ضرورية أيضاً من أجل ضمان وصول أكثر إنصافاً للتطبيقات النووية السلمية.

وختاماً، ولئن كان لدينا الآن فرصة تاريخية لتحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، فإن من الأهمية بمكان أن تقوم الدول الأطراف بتعبئة الإرادة السياسية اللازمة لإدانة وزيادة تعزيز سلطة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وشرعيتها. ويجب أن نؤكد مجدداً على أهمية الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار والصلة الوثيقة بينها. ونحن إذ نقوم بذلك، يجب علينا العمل بطرق ابتكارية. لا بد أيضاً أن ندعو إلى التعاون فيما بين الأقاليم والاستمرار في بناء شراكات واسعة النطاق. كما يجب علينا ضمان

رابعاً، من الأهمية بمكان تحسين الشفافية بشأن المخزونات الحالية من الأسلحة النووية وجهود نزع السلاح. إن الإبلاغ عنها ليس خياراً، بل هو واجب.

خامساً، يجب علينا أيضاً إزالة الوضع الذي قد يرتبط بحيازة الأسلحة النووية والحد من دور الأسلحة النووية في سياسة الأمن. ونرى أن ذلك يعني بذل مزيد من الجهود بشأن إنهاء حالة تأهب الأسلحة المنتشرة حالياً والنظر في السبل لتقليل من أهمية الأسلحة النووية في مذاهب الردع.

سادساً، يتعين علينا أن نغضي قدماً بشأن المناطق الإقليمية الخالية من الأسلحة النووية وضمانات الأمن السلبية. ويرحب وفدي ببدء نفاذ معاهدة بليندا. وتشجع النرويج جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على التوقيع والتصديق على البروتوكولات ذات الصلة الملحق بتلك المعاهدة. وبالمثل، تؤكد النرويج مجدداً على دعمها لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، على النحو المنصوص عليه في القرار الذي اتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥. والنرويج مستعدة للإسهام في تحقيق تلك الغاية.

إن عدم انتشار الأسلحة النووية شرط مسبق لتحقيق هدفنا المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، تدعو النرويج بوجه خاص على ما يلي:

أولاً، يجب أن نوفر للوكالة الدولية للطاقة الذرية الدعم السياسي والمالي الذي تحتاج إليه لتنفيذ مهمتها الحاسمة في إدارة الضمانات الدولية. ثانياً، يجب تحقيق عالمية اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي ترى النرويج أنه يشكل معيار التحقق. ثالثاً، يجب تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) تنفيذاً كاملاً، وكذلك الصكوك ذات الصلة في مجال الأمن النووي.

للاسلحة النووية أن تسعى جاهدة إلى نزع السلاح بصورة تنال ثقة جميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وخلال مؤتمر القمة الذي عقده مجلس الأمن في ٢٤ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.6191)، وجه قادة الدول الحائزة للأسلحة النووية و الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بمن فيهم رئيس وزراء المملكة المتحدة غوردن براون، رسالة موحدة مفادها أنهم ملتزمون بتهيئة الظروف لبناء عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن ثابتون بحزم على ذلك الالتزام. ويوفر لنا اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بالإجماع رؤية مشتركة وخطة عمل لمواجهة التحديات الصعبة المقبلة.

ويمكنني أن أستطرد اليوم أمام الأعضاء بشأن السجل النموذجي للمملكة المتحدة في مجال نزع السلاح النووي، غير أنهم اطلعوا عليه من قبل، والخطوات التي اتخذناها معروفة جيدا. وقد حددنا موقفنا الوطني في وثيقتين تم نشرهما على نطاق واسع، ”تبيد ظلال الخطر النووي“ و ”الطريق إلى عام ٢٠١٠“، اللتين أطلقتهما رئيس الوزراء غوردن براون في تموز/يوليه. وتظل المملكة المتحدة تعمل بتفان صوب بناء عالم خال من الأسلحة، وهي ملتزمة تماما بواجباتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وما أود أن أقوم به اليوم هو طرح تحد على اللجنة الأولى. فإذا أردنا أن نجعل العالم مكانا ينعم بقدر أكبر من السلامة والأمن، ينبغي أن نركز على ما يجمعنا بدلا مما يفرقنا. وما من أحد يمكن أن ينكر أن الانتشار النووي تهديد للسلم والاستقرار الدوليين، وأن الأمن النووي يجب أن يكون أولوية، وأننا جميعا نريد أن نتيقن من أن الأسلحة النووية لن تستخدم مرة أخرى أبدا. ونشاطات مسؤولية مشتركة عن توفير الحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية بينما نحذر من مغبة الاستيلاء عليها لأغراض هجومية.

الإشراك الفعال للمجتمع المدني من أجل زيادة الوعي العام ودعم التدابير السياسية اللازمة لبلوغ هدفنا.

يجب علينا ضمان أن يسفر المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ عن إحراز نتائج جوهرية وملموسة.

وينبغي للمؤتمر الاستعراضي أن يتفق على برنامج عمل إلى غاية عام ٢٠١٥ و على الخطوات اللازم اتخاذها بعد ذلك العام. كما يتعين علينا أن نتوصل إلى اتفاق بشأن تعزيز عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لتجعلنا مسؤولين عن الوفاء بالتزاماتنا.

السيد دانكان (المملكة المتحدة) (تكلم

بالإنكليزية): بما أن هذه أول مرة أحاطب فيها اللجنة الأولى خلال هذه الدورة، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تعيينكم، مؤكدا لكم ولسائر أعضاء المكتب على دعم المملكة المتحدة لدى المضي قدما في هذا العمل.

وتؤيد المملكة المتحدة تماما البيان الذي أدلى به ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

يمر المجتمع الدولي بوقت حاسم. والمسائل النووية من أكثر المسائل التي نواجهها أهمية. وكما قال وزير خارجية المملكة المتحدة مؤخرا، إذا أحسنا معالجة هذه المسائل، ستمكن من تعزيز الأمن العالمي، وتمهيد السبيل لبناء عالم خال من الأسلحة النووية، وتحسين فرص الحصول على طاقة ميسورة ومأمونة وموثوقة. أما إذا أخطأنا في ذلك، فإننا سنواجه عهدا جديدا وخطيرا من الدول الجديدة الحائزة للأسلحة النووية، والاحتمال المرعب المتمثل في وقوع المواد النووية بين أيدي الإرهابيين. ويجب علينا أن نعمل بصورة جماعية وفعالة على تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي الوقت ذاته، نقر بأنه ينبغي لجميع الدول الحائزة

إحراز المزيد من التقدم من لدن الدول الحائزة للأسلحة النووية. بموجب المادة السادسة من المعاهدة. ولذلك السبب، دعا رئيس وزراء المملكة المتحدة إلى وضع خطة عمل استنادا إلى هذا الركن. غير أنه ينبغي أن نكون واضحين، هناك "صفقة كبرى" تشكل صلب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وستسعى المملكة المتحدة إلى وضع خطط عمل تتعلق بالأركان الثلاثة كافة، إلى جانب التزام دولي قوي بمعالجة مسألة الأمن النووي. ويشكل مؤتمر القمة الذي سيعقده الرئيس أوباما بشأن الأمن النووي في نيسان/أبريل ٢٠١٠ معلما هاما.

كما يشكل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ معلما وليس هدفا في حد ذاته. وبينما نركز اهتمامنا بشكل صائب على إنجاح المؤتمر وطمأنة مواطنينا بأننا نأخذ التزامنا مأخذ الجد، يجب علينا أن ننظر إلى ما وراء ذلك الأفق. ومن مسؤوليتنا المشتركة أن نكفل الإبقاء على الزخم، ليس بشأن نزع السلاح النووية فحسب، بل الأركان الثلاثة كافة، حتى تتمكن من الوفاء بما وعدنا به قبل أكثر من ٤٠ سنة.

السيد دانون (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بما أن هذا أيضا أول بيان أدلي به أمام اللجنة الأولى، فإنني أود بدوري أن أهنئكم، سيدي، على توليكم الرئاسة وعلى ما تقومون به من عمل هنا بدعم من جميع الأعضاء، بما في ذلك، بطبيعة الحال، دعم الوفد الفرنسي. ويؤيد وفد بلدي تماما البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أشارك بعض التعليقات الإضافية مع اللجنة الأولى.

أولا، وفي مجال نزع السلاح، ووفقا للبيان الصادر عن رئيسنا في شيربورغ، بفرنسا، لا نزال نترجم ركائز موقف بلدي إلى واقع ملموس. وينطوي ذلك، في المقام الأول والأخير، على تكييف ترسانتنا مع الحقائق

وقد حان الوقت لكي نستشرف آفاق المستقبل بدلا من النظر إلى الوراء. وعندما نشارك في دورة اللجنة الأولى في عام ٢٠١٠، كيف سيكون إحراز النجاح؟ فإذا بقينا متمسكين خلال هذه الفرصة المتاحة على مدى ١٢ شهرا بالمواقف الوطنية ومنحرفين في مناقشات لا طائل منها، فإنني أرى أننا سنكون قد فشلنا إذن. غير أنه إذا نجحنا في الماضي قدما بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك وعملنا معا لمعالجة شواغلنا المتبادلة، فإنني أعتقد أنه يمكننا أن نقول إذن إننا سنكون قد أحرزنا التقدم وواصلنا المسيرة قدما على طريق بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

وأقر بأن هذا الأمر لن يكون سهلا. ومن جانب المملكة المتحدة، نود أن نصوت مؤيدين لعدد أكبر مما نصوت عليه حاليا من القرارات. وسيكمن مفتاح تحقيق قدر أكبر من توافق الآراء في تعزيز مشاركة الجميع، وإبداء الإرادة للتوصل إلى حلول توفيقية بشأن المواقف القائمة منذ أمد بعيد. وسنسعى إلى الإسهام بقسطنا في هذا الجهد والانخراط فيه في وقت مبكر في المستقبل.

ويمكن أن نحرز التقدم إذا انخرطنا في معالجة المسائل التي تهمنا. ويعني هذا الأمر، مثلا، العودة إلى طاولة مؤتمر نزع السلاح واعتماد برنامج عمل في عام ٢٠١٠ يطلق المفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونذكر أن بعض الدول لديها شواغل إزاء هذه المعاهدة. ويتعلق الأمر بشواغل يمكن معالجتها بشكل أفضل وعلى نحو شفاف حول طاولة المفاوضات، بدلا من الزج بها في حالة من الجمود الشديد. وعدم العمل لن يجعل العالم مكانا أكثر سلامة على الصعد المحلية والإقليمية بل والعالمية.

ونريد أن يستمر إحراز التقدم بشأن المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وفرض حظر دائم على إجراء المزيد من تجارب تفجير الأسلحة النووية. ونريد

الاستراتيجية قبل نهاية العام. وندعو جميع الدول المعنية الأخرى إلى أن تبذل أيضا جهودا لتخفيض الأسلحة.

وقبل البدء بالمفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، التي نحن على استعداد لها، نود أيضا أن يقوم، في أقرب وقت ممكن، كل بلد من البلدان المعنية بوقف اختياري وطني لإنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية. وأخيرا، نود أن يتم البد بالمفاوضات للتفاوض على عقد معاهدة لحظر القذائف سطح - سطح القصيرة والمتوسطة المدى، وبالتالي، التمكن من الحد بشكل كبير من التهديد الذي تمثله القذائف التسيارية.

وعلى النحو الذي شدد عليه رؤساء دول وحكومات مجموعة الثمانية في تموز/يوليه، وتم تأكيده في قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، الذي اتخذ في ٢٤ أيلول/سبتمبر، ينبغي ألا ننسى أن مهمتنا المشتركة وهدفنا الأساسي هما كفالة تمتع العالم الذي نبنيه بالأمن والاستقرار والرفاه. ويعني ذلك على وجه خاص أنه ينبغي ألا نكتفي بتناول الأمور المعرضة للخطر فيما يتعلق بالأسلحة النووية فحسب، بل أن نتناول أيضا المجموعة الأوسع نطاقا للمسائل الاستراتيجية. ونحن على وعي تام، لا سيما هنا في اللجنة الأولى، بأن شواغل بعض البلدان لا تتعلق بالأوضاع والترسانات النووية وحدها، بل بالقدرات التقليدية الدفاعية المضادة للقذائف وبالفضاء الخارجي أيضا. وينبغي أن نحرز التقدم على مسار نزع السلاح بدون أن نقيّد تفكيرنا أو مقصدنا. وفي المقام الأول، يعني ذلك أنه ينبغي أن نعمل على إعادة تهيئة بيئة دولية أكثر أمانا من خلال مواجهة التحديات الهامة والملحة التي تؤثر على أمننا، وعلى رأسها الأزمة الخطيرة التي يواجهها اليوم النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية.

الاستراتيجية. وأود أن أذكر بأن عملية التكييف هاته، ومنذ نهاية الحرب الباردة، أدت إلى تخفيض كبير في العدد الإجمالي للرؤوس الحربية النووية لدينا، الذي يصل الآن إلى ٣٠٠ رأس حربي نووي، والحد من ترسانتنا البرية وتخفيض ترسانتنا من الغواصات وترسانتنا الجوية. كما تنطوي هذه العملية على كفالة التخلي بصورة نهائية عن إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية - الذي تم إيقافه قبل مدة - من خلال استكمال تفكيك المنشآت ذات الصلة علاوة على تفكيك موقع إجراء التجارب النووية في المحيط الهادئ. وأخيرا، تنطوي هذه العملية على ضمان الشفافية فيما يتعلق بسياستنا من خلال الإعلان عن كامل - وأود أن أكرر كلمة "كامل" - مستوى قواتنا والحقائق المتعلقة بجهودنا الملموسة المعنية بترع السلاح، ومن خلال القيام بزيارات إلى موقعينا السابقين لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، وهما بييرلات وماركول، وهي الزيارات التي شارك فيها العديد من الأعضاء.

وبالنظر إلى ضرورة المعاملة بالمثل في الجهود الرامية إلى تحقيق عالم أكثر أمانا، فإننا نناشد شركاءنا أن يتخذوا إجراء مماثلا. ونود أن نسلط الضوء على ثلاثة أمور بصورة خاصة. أولا، يجب على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم تماما بتخفيض ترساناتها. ونرحب بأن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية سلكت أيضا الطريق الذي اختارته فرنسا قبل أكثر من عقد - فضلا عن المملكة المتحدة - لتنفيذ مبدأ التقيد الصارم بمستوى الكفاية للترسانات النووية. ويمثل قيام الولايات المتحدة وروسيا بتخفيض جديد للأسلحة الاستراتيجية أولوية خاصة في مجال نزع السلاح النووي، بالنظر إلى أن هذين البلدين لا يزالان يتوفران على نحو ٩٥ في المائة في مخزون الأسلحة النووية في العالم. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتزام الرئيسين أوباما وميدفيديف بإبرام اتفاق جديد بشأن تخفيضات الأسلحة النووية

وفي ذلك السياق، هناك من يود أن يثير مسألة الحق غير القابل للتصرف بموجب المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى العكس تماما، من أجل كفالة تمتع الجميع بذلك الحق بصورة دائمة، هناك شرط يتعلق باحترام أكثر القواعد والمعايير صرامة من حيث الأمن والسلامة وعدم الانتشار.

ونحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى اتباع نهج تعاوني لكفالة تطوير هذه الطاقة بصورة مسؤولة. ففي عالم متسم بالعولمة، ينطوي الحصول على الطاقة النووية للأغراض المدنية على التزامات أيضا. وفي ذلك الصدد، ينبغي احترام القواعد المشتركة وفراى الالتزامات على نحو صارم. وفي ذلك السياق، أود أن أشير على نحو خاص إلى اتفاقات الضمانات الشاملة التي وقعت عليها البلدان المعنية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي ذلك السياق، أود أن أعرب مجددا عن رغبتنا في أن تصبح البروتوكولات الإضافية المعيار الجديد للبلدان الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتتجسد تلك الاعتبارات في قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، الذي شكل نتيجة هامة لمؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الذي عقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر. وفي الوقت الذي يواجه فيه العالم أخطارا حقيقية في المجال النووي، قام مجلس الأمن، في اجتماع على مستوى القمة، بتقييم التحديات التي تواجه النظام الدولي لعدم انتشار ووضع خارطة طريق طموحة لمعالجته. وشكل ذلك معلمة هامة فيما يتعلق بمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. وطريق المضي قدما هو إنشاء نظام نووي جديد يقوم على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وحقائق عالم اليوم.

ونرى أن الاستجابة لتلك التحديات ينبغي أن تشمل تنفيذ تدابير ملموسة وواقعية، بدءا بالتدابير المتعلقة بمجال

إن موقف فرنسا إزاء مسألة الانتشار معروف جيدا. وتشكل الأزمات التي نواجهها اليوم أخطر تهديد حالي للسلم والأمن الدوليين. وأمام هذه الأزمات، ينبغي أن يكون المجتمع الدولي موحدا وحازما. فلأننا نريد السلام، ينبغي ألا نبدي الضعف أمام من ينتهكون القواعد الدولية. ولأن نزع السلاح غير ممكن بدون الإحساس بالأمن والثقة، ينبغي أن نضع حدا للأزمات المستفحلة المتعلقة بالانتشار، التي لا تحفز على السعي إلى القيام بتخفيضات للأسلحة النووية.

ولأن الطاقة النووية للأغراض المدنية لا يمكن تطويرها إلا من خلال الثقة المتبادلة، ينبغي ألا نشجع من يسعون إلى تحويلها إلى أغراض أخرى. وذلك هو ممكن الخطر في حالتي كوريا الشمالية وإيران. وفي ذلك الصدد، سنواصل تقييم الحالة على أساس الأفعال أكثر مما نقيمها على أساس النوايا. ولن أكرر الخطاب الذي أُلقي بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، بيد أنني سأكتفي بمجرد الإشارة في ذلك السياق إلى أنه ينبغي أن نولي اهتماما وثيقا للطابع الملموس للنتائج التي ستتحقق من الآن إلى غاية نهاية العام، واستئناف محادثات مجموعة ٣ + ٣ مع إيران، ونتائج عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأخيرا، يجب أن نلبي ازدياد الطلب بصورة كبيرة على الطاقة النووية للأغراض المدنية. وقد سلط المسؤولون في بلدي الضوء مرارا وتكرارا على استعداد فرنسا لتبادل تجربتها ودرايتها الطويلتين في كامل ذلك المجال لما فيه صالح هذه النهضة النووية. غير أن الطاقة النووية للأغراض المدنية لا يمكن تطويرها إلا في بيئة آمنة للغاية. فالأمر يتعلق بمجال صناعي لا مثيل له. والأمور المعرضة للخطر في مجال الأمن والسلامة وعدم الانتشار تقع في صلب تطويره على الصعيد الدولي.

الأيام الأولى لاستقلالها، تعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الصك الرئيسي لنظام لعدم الانتشار يقوم على ثلاثة أركان يعزز بعضها بعضا. ونحن ندافع عن عملية مستمرة وتدرجية لترع السلاح من خلال تنفيذ الالتزامات من لدن جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها على السواء. وينبغي تعزيز الجهود في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠ بغية الاتفاق على اقتراحات ملموسة تكفل فعالية المعاهدة وعالميتها.

وندعم مناشدة جميع الدول أن تبدأ المفاوضات في أقرب وقت ممكن بشأن إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية، وأن تكفل التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وقد كان بدء نفاذ معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، في آذار/مارس، من بين الإسهامات الهامة التي قدمتها كازاخستان ودول آسيا الوسطى في عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي في منطقتنا. وسيعقد الاجتماع التشاوري الأول للدول الأطراف في المعاهدة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر في تركمانستان. ونحن نعول على الدعم للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى - في المقام الأول والأخير من لدن الدول النووية - بما في ذلك إمكانية تقديم الضمانات الأمنية السلبية. وترحب كازاخستان بعقد المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها، الذي سيعقد في نيويورك في عام ٢٠١٠.

وتقرر كازاخستان بحق أي دولة في تطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية تحت مراقبة دولية

نزع السلاح التي اقترحها في أواخر العام الماضي ٢٧ من رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي. وفي أيار/مايو، قدم الاتحاد أيضا اقتراحات في مجالات أخرى من مجالات المعاهدة. وينبغي أن تتبع النهج ذاته في المؤتمر المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في أيار/مايو ٢٠١٠. ونرى أن اعتماد المؤتمر لخطة عمل للأعوام المقبلة في المجالات الثلاثة التي تشملها المعاهدة سيشكل تديرا أساسيا لنجاحها، غير أنه لن يكون التدبير الوحيد. فستتاح لنا أيضا الفرصة لاستعراض أهدافنا. وسيتعين علينا، في جملة أمور، مواجهة التحديات الحقيقية التي يتعرض لها الأمن الدولي جراء الهجمات الخطيرة على نظام عدم الانتشار، بما في ذلك إساءة تأويل المادة العاشرة، والتركيز بمجدية على التنفيذ الفعال لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط.

كان ذلك ملخصا موجزا للعناصر الأساسية للنهج الذي تتبعه فرنسا فيما يتعلق بالمسائل النووية التي تتناولها اللجنة الأولى - وهو نهج موجه نحو اتخاذ إجراءات ملموسة ونموذجية وإزالة التوترات الدولية على نحو حقيقي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثلة كازاخستان لتتولى عرض مشروع القرار A/C.1/64/L.14.

السيدة أيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت بالإنكليزية): على الرغم من أن البيئة السياسية لإحراز التقدم صوب بناء عالم خال من الأسلحة النووية ملائمة اليوم أكثر مما كانت عليه طيلة عقد، فإن ذلك التقدم لا يزال بعيد المنال. فالدول لا تزال تتوفر على الآلاف من أنواع الأسلحة الفتاكة، وخطر انتشارها وحصول الأطراف من غير الدول عليها لا يزال قائما.

إن كازاخستان، التي دأبت على الالتزام بقوة بعملية نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي منذ

وضرورة تعزيز الجهود العالمية صوب تحقيق هدف بناء عالم خال من الأسلحة النووية. ويدعو مشروع القرار مختلف الأطراف الفاعلة للاحتفال باليوم الدولي بصورة مناسبة، لا سيما من خلال كل وسائل التثقيف وزيادة الوعي العام.

ومشروع القرار لا يدعو الدول إلى نزع السلاح الآن، لكنه سيساعد الجميع بدلا من ذلك على المضي قدما صوب ذلك المثل الأعلى النبيل. ولن نبالغ مهما حاولنا في التأكيد على أهمية الموعد المختار للاحتفال باليوم الدولي، نظرا لأنه يصادف موعد إغلاق ثاني أكبر موقع للتجارب النووية في العالم في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩١. وقد أدى ذلك أيضا إلى بدء عملية للتخلي الطوعي عن واحدة من أكبر الترسانات النووية في العالم. وينطوي ذلك الموعد على خبرة اكتسبت من الحياة الواقعية. فقد تم إيقاف ٤٠ عاما من التجارب النووية في ذلك اليوم، مما مهد السبيل للتخلص بصورة سليمة من القذائف التسيارية العابرة للقارات SS-18 البالغ عددها ١٠٤ قذائف التي ورثناها من الماضي، وتحمل كل واحدة منها ١٠ رؤوس حربية نووية. ويبدو أن اتخاذ إجراءات على هذا النطاق غير المسبوق، فضلا عن طبيعة العواقب التي كانت ستنتج عن خلاف ذلك، يستحقان الاعتراف على الصعيد العالمي.

ونأمل صادقين أن يحظى مشروع القرار بكامل التأييد من لدن الدول الأعضاء، مما سيثبت الرغبة والإرادة الحقيقيتين للمجتمع الدولي في تحقيق هدف بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد ماسيدو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): من دواعي بالغ الارتياح للمكسيك أن جهودا كبيرة قد بذلت في الأشهر الأخيرة لوضع نزع السلاح النووي مرة أخرى على رأس جدول الأعمال الدولي - وهو المركز الذي تستحقه المسألة بحكم طابعها، لكنها فقدته لسوء الطالع.

صارمة. وبالتالي، فإننا نؤيد التسوية السلمية، من خلال الجهود الدبلوماسية والمفاوضات، لحالات الصراع التي نجمت مؤخرا فيما يتعلق بالبرامج النووية. وفي ذلك الصدد، ومراعاة منا لزيادة الطلب العالمي على الطاقة النووية، فإننا نؤيد اتباع نهج متعددة الأطراف فيما يتعلق بدورة الوقود النووي، وأعربنا عن استعدادنا لاستضافة مصرف للوقود النووي على أرضنا تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وسيمكّن مرفق التخزين هذا البلدان من شراء الوقود النووي، وبالتالي التقليل من حاجتها إلى اتخاذ إجراءات انفرادية لتطوير برامج التخصيب لديها والإسهام في تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن على اقتناع بأن كازاخستان تتمتع بجميع الحقوق وتفي بالشروط المسبقة كافة للقيام بتلك العملية، باعتبارها من المنتجين الرئيسيين لليورانيوم الطبيعي، ودولة رفضت طوعا حيازة الأسلحة النووية، وبلدا ينفذ تماما واجباته بموجب أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وقد أعربت جميع الدول تقريبا في بيانها، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية، عن الرؤية المشتركة لبناء عالم خال من الأسلحة النووية. وقد يكون الطريق صوب تحقيق ذلك الهدف طويلا وشاقا، غير أنه واقعي. وكما ذكر الأمين العام، فإن بناء عالم خال من الأسلحة النووية يخدم المصلحة العامة العالمية على أكمل وجه. وفي ذلك الصدد، يشرفني أن أعرض، في إطار البند ٩٦ من جدول الأعمال وبالنسبة عن وفود بيلاروس، تركمانستان، طاجيكستان، كازاخستان ونيبال، مشروع قرار جديد معنوننا "اليوم الدولي من أجل عالم خال من الأسلحة النووية"، الوارد في الوثيقة A/C.1/64/L.14. والهدف الرئيسي لمشروع القرار هو زيادة الوعي العام في جميع أنحاء العالم بالتهديدات والمخاطر المتمثلة في وجود الأسلحة النووية

الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة الذي سيعقد في عام ٢٠١٠ فرصة ممتازة للتدليل على ما لاحظناه من تغيير، وإثبات أن الدول النووية، من خلال وفائها بالالتزام الذي تعهدت به بموجب المادة السادسة من المعاهدة وأعدت تأكيده في الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠، ستقوم فعلاً بتفكيك وتدمير جميع أسلحتها النووية.

وأود أن أسلط الضوء على خيبة أملنا حيال عدم قيام الدورة الثالثة للجنة التحضيرية، التي أدارها بكل اقتدار ممثل زمبابوي الذي نشكره على جهوده كافة، بإحالة مجموعة من التوصيات إلى المؤتمر كي ينظر فيها. وفي ذلك اليوم، شعرنا بأن الأجواء عادت إلى ما كانت عليه في الماضي. ولم تكن المواقف المتخذة متفقة على الدوام مع الخطاب الجديدة للقادة. ونأمل ألا يحصل ذلك مرة أخرى، وأن يحرز المؤتمر نتيجة هامة تجسد الحقائق الجديدة.

ومما لا شك فيه أن المكسيك تشعر بالقلق حيال منع الانتشار الأفقي. غير أنه يجب ألا ننسى أنه لا يمكن معالجته بطريقة منعزلة أو بالتركيز غير المتناسب. وهو يندرج في كل لا يتجزأ تستحق جوانبه الثلاثة اهتماماً متساوياً. وأقصد بطبيعة الحال الصفقة التي مكنت من إبرام المعاهدة من خلال الأركان الثلاثة التي تدعمها - نزع السلاح، وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

ولأسباب تتعلق بالتاريخ والاقتناع والالتزامات القانونية، لا تشارك المكسيك في انتشار الأسلحة النووية، غير أننا على وعي بأن المواد الحساسة ذات الاستخدام المزدوج، يمكن أن يحولها الآخرون إلى أغراض عسكرية. ولذلك السبب، بدأ بلدي عملية الانضمام إلى مختلف النظم المعنية بمراقبة صادرات المنتجات ذات الاستخدام المزدوج، مثل مجموعة موردي المواد النووية، واتفاق واسينار، ومجموعة أستراليا وغيرها. وتدلل هذه الإجراءات على الالتزام المسؤول

وقد أتيت، بالتالي، فرص جديدة لإحراز التقدم صوب بناء عالم آمن وخال من الأسلحة النووية. وتغيرت الأجواء ويمكن إيجاد زخم جديد. وقد أذكى الخطاب الذي ألقاه الرئيس أوباما في براغ أملاً جديداً في نفوسنا. ويشكل بدء مفاوضات ثنائية مع الاتحاد الروسي بشأن معاهدة للأسلحة الاستراتيجية خطوة حاسمة في السعي إلى تحقيق هدفنا. ونأمل أن تفرض المعاهدة التي ستبرم تخفيضات كبيرة، ولا رجعة فيها، ويمكن التحقق منها على نحو كامل.

ونحن بطبيعة الحال نرحب بتخفيضات الترسانات. غير أنه ينبغي ألا نغفل أن هدفنا هو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ونحث الدول النووية الأخرى على الاقتداء بتلك العمليات لترع السلاح ومواصلة اتخاذ خطوات فعالة صوب إزالة الترسانات النووية. وفي ذلك الصدد، يشجعنا الإعلانان اللذان أصدرهما ممثلاً المملكة المتحدة وفرنسا في اللجنة بعد ظهر اليوم.

وشكل مؤتمر قمة مجلس الأمن بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عقده رئيس الولايات المتحدة على مستوى رؤساء الدول والحكومات في ٢٤ أيلول/سبتمبر، حدثاً مشجعاً سيعطي بكل تأكيد زخماً لجهودنا. ويشمل القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، الذي اتخذ بالإجماع في تلك المناسبة، إعلانات وتدابير هامة تتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار وتلتزم جميع الدول بمتابعتها وتنفيذها، على نحو ما دعت إليه المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة.

لقد تغيرت البيئة. ويجري استئناف الحوار واستعادة الثقة. غير أن الخطب يجب أن تترجم إلى إجراء ملموس على الصعيد المتعدد الأطراف. ولا يمكن أن نرضى بمجرد النوايا الحسنة. ويجب ألا نخدع أنفسنا، بل يجب أن نشعر في العمل. وسيشكل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار

أن هذا الإنجاز سيكون تحقيقاً لحلم طال انتظاره وكافحنا من أجله بدون كلل في مؤتمر نزع السلاح.

وقد أقر المجتمع الدولي بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية تدبير هام في مجال نزع السلاح. وشكلت المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية نموذجاً لمناطق أخرى لكي توقع على معاهدات مماثلة. وحولت معاهدات تلاتيلولكو وراوتونغا وبيليندانا وبانكوك وآسيا الوسطى ومنغوليا جزءاً هاماً من الكوكب إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية. وترحب المكسيك بهذا الإنجاز وستواصل العمل على إنشاء مناطق أخرى في مناطق مثل الشرق الأوسط وأوروبا الوسطى وجنوب آسيا، وإحلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

ولتشجيع التعاون والتفاهم بين هذه المناطق، نعتزم عقد المؤتمر الثاني للدول الأطراف في معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها في العام المقبل في نيويورك، متابعاً للمؤتمر الذي عقد في المكسيك في عام ٢٠٠٥. وسنشرك في تقديم مشروع القرار الذي ستقدمه شيلي بشأن هذه المسألة، ونحن على يقين بأننا سنظل نحظى بكامل دعم الأمين العام، الذي نطلب إليه رسمياً أن يقدم ما يلزم من مساعدة لعقد المؤتمر.

ويجب إنهاء دور الأسلحة النووية في المذاهب والنهج العسكرية. ولا يمكن للأمن الوطني أو الدولي أن يستند إلى حيازة أو تراكم الأسلحة النووية، التي يشكل وجودها في حد ذاته تهديداً خطيراً للسلام. وأفضل ضمانات للسلام هي إزالة الأسلحة النووية. وستواصل المكسيك العمل بدون كلل صوب تحقيق هذا الهدف.

السيد فان دن إيسل (هولندا) (تكلم بالإنكليزية):
بادئ ذي بدء، تؤيد هولندا تماماً البيان الذي أدلى به في

للمكسيك بنظام عدم الانتشار بموجب معاهدة عام ١٩٧٠. ولذلك، فإننا نود أن نؤكد مجدداً على أن أفضل سبيل لمنع الانتشار بصورة حاسمة هو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وقد ذكر مراراً وتكراراً أن مؤتمر نزع السلاح اعتمد، بعد مازق طويل، برنامج عمله، الذي يتضمن بدء مفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يمكن التحقق منها تماماً، وينبغي أن تشمل، في رأي المكسيك، الترسانات القائمة. ونرحب باتخاذ فرنسا، كما قال ممثلها قبل دقائق، الخطوة الجريئة المتمثلة في الإغلاق الدائم لمصانع إنتاجها، فضلاً عن عمليات الوقف الاختياري التي أعلنتها الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية. وتبشر هذه الإجراءات بالخير فيما يتعلق بالمفاوضات التي نستعد للبدء بها.

فلنبداً عملنا بجرأة وابتكار وروح بناءة. والمسائل الخلافية ستحل بينما نتقدم في المفاوضات. وناشد الأطراف التي لا تزال مترددة أن تجلس معنا حول الطاولة. ونأمل أن يتسنى للقرار الذي اتخذ قبل بضعة أشهر أن يؤدي إلى استئناف عمل المؤتمر الذي طال انتظاره.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تستكمل نظام نزع السلاح النووي الذي أنشأته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفي نهاية المطاف، الصك الذي سيتم وضعه في المستقبل بشأن المواد الانشطارية. ويسهم حظر التجارب على نحو حاسم في منع تجديد الترسانات. وترحب المكسيك بالنية التي أعرب عنها رئيس الولايات المتحدة في السعي إلى الموافقة على المعاهدة من لدن مجلس الشيوخ في بلده في أقرب وقت ممكن. ومما لا شك فيه أن مصادقة أكبر دولة حائزة للأسلحة النووية على المعاهدة سيوجد زخماً سيمكن من بدء نفاذ صك تباشر مؤسساته عملها بالفعل، على نحو ما أشار إليه بالأمر الأمين التنفيذي. ويرى بلدي

ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ينبغي ألا تخدم مجرد مصالح الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أو مجموعة صغيرة من البلدان؛ بل يتعين على أي معاهدة فعالة لعدم انتشار الأسلحة النووية وتعمل بشكل جيد أن تخدمنا جميعا.

ونناشد الدول التي لم تصادق على المعاهدة أن تفعل ذلك. وندعو الدول التي صادقت عليها إلى تنفيذها. وتولينا جميعا لزام الأمور مسألة أساسية. وفي هذا السياق، يتمثل أفضل سبيل للمضي قدما في الحفاظ على التوازن بين الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: وهي عدم الانتشار، ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وستكمن معلمة هامة أخرى في بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ففي السنوات الماضية، شاركت هولندا بفعالية في تعزيز بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي هذا الصدد، تود هولندا أن تثنى على الجهود الحثيثة التي بذلها السفير ياب راماكير بصفته الممثل الخاص المعني بتعزيز عملية المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولا نزال تنقصنا تسع مصادقات أخرى قبل التمكن من بدء نفاذ المعاهدة. وترحب هولندا بالتزام الرئيس أوباما بالسعي إلى مصادقة الولايات المتحدة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فضلا عن البيانات الإيجابية التي أدلت بها دول أخرى في هذا الصدد، ونأمل أن تضطلع الدول كافة بمسؤوليتها وأن تتخذ هذه الخطوة الحاسمة.

وبالنظر إلى الزخم الجديد في مجال نزع السلاح، نناشد مؤتمر نزع السلاح أن يترك وراءه مرحلة المناقشات التي كثيرا ما كانت هامة لكنها غير مثمرة. وينبغي للمؤتمر أن يصبح مرة أخرى محفلا لاتخاذ خطوات جديدة وملموسة. وفي هذا السياق، تود هولندا أن تشدد أيضا على

وقت سابق بالنيابة عن رئاسة الاتحاد الأوروبي. ومن منظور وطني، نود أن نضيف الملاحظات التالية.

ترحب هولندا ترحيبا حارا بالزخم الجديد في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ومؤتمر القمة الذي عقده مجلس الأمن، واتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بالإجماع، الذي يعقد العزم على السعي إلى بناء عالم أكثر أمانا للجميع وهيئة الظروف لإخلاء العالم من الأسلحة النووية، يدلان على القيام بعمل جدي. وأثبت مؤتمر قمة مجلس الأمن أن الأعضاء الدائمين الخمسة يشاطرون التزاما بالعمل على مواصلة نزع السلاح النووي، وبالتالي نتوقع منهم جميعا أن يتخذوا خطوات ملموسة.

وبطبيعة الحال، على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التزام في هذا الصدد. وتشكل المفاوضات بين أكبر دولتين نوويتين بشأن إبرام اتفاق يخلف معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية تطورا إيجابيا في هذا السياق. وسيكون للتوصل إلى اتفاق طموح قبل نهاية هذا العام أثر بالغ على مواصلة التخفيضات. وتعتقد هولندا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يستفيد من هذا الزخم وأن يتخذ خطوات ملموسة صوب بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وسيكون العام المقبل بالغ الأهمية في هذا الصدد.

ويشكل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ معلمة هامة في النظام الدولي لعدم الانتشار. وبالنظر إلى عدم التوصل إلى نتيجة في مؤتمر عام ٢٠٠٥ والمستجدات التي حصلت مؤخرا، من الأهمية بمكان أن يجرز تقدم حقيقي لتعزيز نظام عدم الانتشار. وتعتقد هولندا أننا نحتاج، للمضي قدما، إلى اتباع نهج استراتيجي ومبتكر. وفي الشهور القادمة، سنشارك في التحضيرات للمؤتمر الاستعراضي، وسنعمل على نحو وثيق مع بلدان من جميع مناطق العالم. فالتعاون مسألة جوهرية.

قبل عام مضى، قلنا في نفس هذه القاعة إن التغييرات السياسية التي طرأت بالفعل وتلك التي تلوح في الأفق قد تتيح فرصا لإنقاذ نظام عدم الانتشار النووي وإعادة إطلاق نزع السلاح النووي. والتغييرات السياسية التي شهدناها قبل عام مضى هو اليوم واقع ملموس. لقد مهدت آمال الأمم الطريق لأحداث سياسة نستطيع أن نبني عليها مسارات للعمل.

إن نزع السلاح جزء من جدول الأعمال المتعدد الأطراف، الذي يتطلب، بحكم طبيعته، قيادة حاسمة من جانب الأطراف الفاعلة الرئيسية في المجتمع الدولي. سيصبح نزع السلاح النووي واقعا عندما تتخلى الدول الحائزة لأسلحة ذرية عن أداة قوة مجرد وجودها - كما جاء في البيان الذي أدلى به باسم حركة عدم الانحياز، ونحن عضو فيها، يثير مخاطر غير مقبولة. وتفكير الحركة، الذي نعتنقه، يشير في جوهره إلى أن أفضل وسيلة لتجنب خطر سقوط الأسلحة النووية في أيدي الإرهابيين هي إزالتها تماما. وأعربت السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي عن موقفها بنفس المعنى في عدة مناسبات. ونحن ننتسب إلى هذه الجماعة، ونتشاطر مواقفها أيضا.

ولذلك، يسرنا رؤية القيادة اللازمة تحصل على قوة دفع كبيرة من خلال سياسات الرئيس باراك أوباما. إن وفد شيلي لن يخل في إشاداته بهذا البيت الأبيض، ونؤيد أولئك الذين يرحبون بكون أن الأكاديمية النرويجية منحت جائزة نوبل للسلام إلى قائد أعلن - مع الرئيس ديمتري ميدفيدف في لندن - رؤية عالم خال من الأسلحة النووية. وخلال حملته الانتخابية الرئاسية، ندد رجل الدولة هذا بحالة التأهب العالية للأسلحة النووية الاستراتيجية بوصفها من مخلفات الحرب الباردة، متعهدا بالعمل مع روسيا بطريقة تبادلية يمكن التحقق منها لإخراج الأسلحة النووية من حالة التأهب القصوى.

أهمية التعجيل ببدء وإنهاء المفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يمكن التحقق منها بصورة فعالة. وفي أيار/مايو من هذا العام، اتفق مؤتمر نزع السلاح في جنيف على برنامج عمل شمل البدء بهذه المفاوضات ولذلك، تدعو هولندا جميع أعضاء المؤتمر إلى الشروع في عمل موضوعي، بما في ذلك المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، في بداية دورته المقبلة.

لقد أُنجز الكثير من العمل التمهيدي للمفاوضات. ينبغي ألا نهدر المزيد من الوقت وأن نبدأ العمل.

وفي الختام، تعتقد هولندا أنه ينبغي ألا ينظر إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية باعتبارها اتفاقات منفصلة تماما. إنها مترابطة ويعزز كل منها الآخر. وإذا نظرنا إلى معاهدة عدم الانتشار كما لو كانت بيتا، فمن شأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أن تدعم أساساته ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي سقفه. وهولندا تريد المساعدة في بناء هذا البيت وهي مستعدة للعمل بشكل بناء مع كل الدول الراغبة في البناء معنا.

السيد لابي (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أبلغني وفدي

أن لدي ١٠ دقائق للإدلاء ببياني بصفتي الوطنية و ١٥ دقيقة للإدلاء بكل بيان من البيانات بصفتي ممثل مجموعة من البلدان. وبذلك يبلغ المجموع ٤٠ دقيقة. وأود أن أبلغ اللجنة، كإجراء لبناء الثقة، أنني لا أنوي أن أتكلم لمدة ٤٠ دقيقة.

يسعد وفد شيلي أن يتقدم بالتهنئة إليكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين وأن يتعهد بتعاوننا معكم خلال دورة اللجنة الأولى التي تبدو الآن مبشرة بالخير.

دولتان لهما عهد طويل وممتاز في مجال نزع السلاح - مع أعضاء دائمين وغير دائمين آخرين، للتوصل إلى اتفاق بشأن صك، يتضمن في تفسيره الصحيح، خريطة طريق متعددة الأطراف للسنوات القادمة.

وأمام الجمعية العامة، واختصاصها في مجال الأمن الدولي منصوص عليه بوضوح في المادة ١١ من الميثاق، فرصة سانحة الآن، من خلال عمل اللجنة الأولى والجلسات العامة، لكي تعزز وتوضح نتائج اجتماع القمة الذي عقده المجلس بشأن نزع السلاح، اتباعاً للمبدأ القائل بأن عمل الأمم المتحدة هو ثمرة التآزر والتعاون بين كل أجهزتها الرئيسية.

وبوصفنا أعضاء في الجمعية العامة، خصوصاً، يجب أن نكون قادرين على أن نبعث رسالة واضحة إلى مؤتمر نزع السلاح، في أعقاب اعتماد برنامج العمل - الذي كان موضع ترحيب بوصفه دليلاً على مناخ جديد وإيجابي في آلية نزع السلاح - بأن إساءة استخدام قاعدة التوافق الكامل في الآراء المطبقة هناك نسفت أخيراً جهود عدة رؤساء للشروع في عمل موضوعي. أليس من المفارقة أن التقدم الجوهرى الذي يتحقق الآن في مجال نزع السلاح النووي هو نتيجة المفاوضات الثنائية التي أطلقتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لتحل محل معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، وليس نتيجة لما يسمى بالتحفل الرئيسى لإجراء مفاوضات بشأن صكوك نزع السلاح؟

إن المؤتمر الاستعراضي الثامن للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو بلا شك أهم حدث مدرج في جدول أعمالنا للعام القادم. ونأمل في أن يسفر عن نتائج ناجحة لتجديد الشرعية السياسية لصك ونظام مهم للسلم والأمن الدوليين. إن السجاياء الدبلوماسية القديمة المتمثلة في حسن النية والروح العملية ستكون ضرورية لتحقيق تلك

وكما قالت ميشيل باشيليت، رئيسة شيلي، في ما يتعلق بموضوع جائزة نوبل للسلام، إن منح الجائزة إلى الرئيس أوباما يمثل:

”دعوة إلى كل الأطراف السياسية الدولية الفاعلة لتحقيق آمالنا في إحراز تقدم حقيقي باتجاه نزع السلاح وعدم الانتشار النووي وإحلال السلام في مناطق من كوكبنا ما زالت تعاني توترات شديدة، مثل الشرق الأوسط“.

ورسالة وفدنا هي نفسها رسالة رئيستنا. دعونا نحول نوايانا الحسنة إلى أفعال ويضطلع كل منا بنصيب من القيادة التي هي، بحكم مبدأ عدم جواز تجزئة الأمن الدولي، واجبة على كل دولة - كبيرة أو صغيرة - بصفتها طرفاً مسؤولاً في المجتمع الدولي. وكما جاء في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ودون المساس بالمسؤولية الأساسية التي تقع على عاتق الدول النووية والمعترف بها في هذا الصك، على المجتمع الدولي ككل أيضاً دور يضطلع به في تحقيق نزع السلاح النووي.

ولذلك السبب، يلاحظ وفدي أن أعضاء مجلس الأمن أكدوا مجدداً، في القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) البالغ الأهمية، ضرورة السعي إلى تحقيق عالم أكثر أمناً للجميع وتوفير الظروف من أجل عالم بدون أسلحة نووية، بما يتفق مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعلى أساس مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع. وتلاحظ شيلي مع الارتياح أن المجلس بذل جهداً للحفاظ على توازن سياسي بين مختلف المبادئ والصكوك والأجهزة والمتغيرات ذات الصلة بدون أن يغفل عن التصدي للتحديات التي يمثلها الانتشار النووي والإرهاب للعالم بأسره.

ونحن بوصفنا أمريكيين لاتينيين، يسرنا أن نخص بالذكر العمل الذي قامت به كوستاريكا والمكسيك - وهما

ويمكن تحقيق الأهداف التي ذكرناها في هذا البيان إذا توفرت لدينا رغبة حقيقية في التفاوض والأخذ والعطاء. إن ميل شيلي إلى تعددية الأطراف أمر معروف جدا وُترجم في حركة عدم الانحياز ومجموعة ريو والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي ومبادرة الدول السبع والتحالف من أجل إلغاء حالة التأهب، وكذلك في التحالف الذي نجح مؤخرا في إطلاق اتفاقية أوسلو بشأن الذخائر العنقودية. إنها السياسة التي تملبها الحاجة إلى تحقيق السلام والمستوحاة من نموذج الأمن الإنساني. إن المستفيدين من كل ما نقوم به في هذه القاعة - وعلينا ألا ننسى هذا أبدا - هم أناس من لحم ودم: الرجال والنساء من بني جلدتنا، إخواننا وأخواتنا ومواطنينا الذين يأملون ويستحقون أكثر وأفضل من ذلك بكثير من الأمم المتحدة.

(تكلم بالإنكليزية)

يود وفدي الآن مخاطبة اللجنة الأولى بصفته منسقا لمجموعة البلدان التي دأبت منذ عام ٢٠٠٧ على تعزيز القرار المعنون "خفض حالة استنفار منظومات الأسلحة النووية". وفي هذا الصدد، وبالنيابة عن مقدمي مشروع القرار الرئيسيين، تود شيلي التذكير بأن خفض حالة الاستنفار خطوة أساسية في عملية نزع السلاح النووي. فهي تمثل جزءا هاما من الجهود الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية من خلال إظهار التزام بتقليص دور الأسلحة النووية في الاستراتيجيات الأمنية.

ومع ذلك، وفي ضوء الجهود الجارية حاليا في العديد من البلدان والرامية إلى استعراض الدور الذي تؤديه الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية التي تتبناها، قرر مقدمو مشروع القرار الرئيسيون عدم تقديمه خلال الدورة الرابعة والستين الحالية للجمعية العامة. ويرى مقدمو مشروع القرار الرئيسيون بأن عمليات الاستعراض المذكورة آنفا هي السبيل

النتائج. وينبغي ألا تشعر كل دولة وكل جماعة سياسية تشارك في العملية أنها تمسك بدفة العملية فحسب، بل أن هناك إمكانية لتحقيق أهدافها المشروعة. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ملك لجميع الدول الأطراف فيها؛ وأحكامها تركز حقوقا نملكها جميعا. وتؤيد شيلي النظرية التي تدافع عن إجراء عملية مستمرة للاستعراض. وتمر حياة الاتفاقيات العالمية بهذا الحجم بتطورات تتخللها المؤتمرات الاستعراضية التي لا تكفل دوام الصك فحسب وإنما أهميته العملية أيضا.

ويكمن جوهر المشكلة في ضرورة التوفيق بين تأييد النتائج السابقة، ولا سيما النتائج التي تحققت بتوافق الآراء في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، وتحديات الوقت الحاضر. والفضل في تحقيق هذه النتائج يعود إلينا جميعا وليس إلى إحدى المجموعات الإقليمية فحسب، كما ادعى البعض في عام ٢٠٠٥. وعلى وجه الخصوص، نعتقد أنه من الضروري استعراض الخطوات العملية الـ ١٣ لزع السلاح النووي التي حظيت بتأييد عام تقريبا قبل عقد من الزمن من أجل وضع خطة عملية تتوفر لها فرص نجاح موضوعية، في ضوء الحقائق والاحتياجات الراهنة.

من الضروري أيضا أن يوفر المؤتمر الاستعراضي حيزا كبيرا للمجتمع المدني الذي تابع أنشطتنا بتجرد وموضوعية لسنوات. إن تخصيص بعض المنظمات بالذكر قد يكون مجحفا، ولكن لا يسعني إلا أن أشير إلى مبادرة الدول المتوسطة، ومعهد الأمن العالمي، والمناطق الساحنة النووية، ومعهد مختصرات دبلوماسية نزع السلاح، والعمد المناصرين للسلام، وشبكة المهندسين والعلماء الدولية لمناهضة الانتشار، ولجنة إيفانز - كاواغوتشي التي كانت جهودها - إلى جانب كثيرين آخرين - مثالا نحتذي به ونحفظنا.

ترغب الدول الأطراف في عقد هذا المؤتمر في الأمم المتحدة في دورة مدتها يوم واحد في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، مباشرة قبل انعقاد مؤتمر استعراض المعاهدة. إن التطور الإيجابي للغاية من أجل نزع السلاح الذي حدث منذ مؤتمر عام ٢٠٠٥ هو انضمام مناطق جديدة إلى صفوف نظم المناطق الخالية من الأسلحة النووية: آسيا الوسطى وأفريقيا، وهذه الأخيرة انضمت في أعقاب بدء نفاذ معاهدة بليندابا مؤخرا. وبوصف الدول الأطراف والموقعة على معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية دولا مؤيدة بقوة لتعددية الأطراف، فإنها ترى أن الأمم المتحدة في الوقت الحاضر هي أنسب محفل وإطار لعقد مؤتمر من هذا النوع.

في الواقع، هناك صلة وثيقة بين نظام نزع السلاح وعدم الانتشار وإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية وتعزيزها. وتمثل هذه المناطق أداة هامة لمنع الانتشار النووي ولخفض احتمال استخدام الأسلحة النووية، وكذلك تهيئة مناخ من الثقة يمكن بناء عالم خال من الأسلحة النووية. علاوة على ذلك، إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية مثال على القيمة المضافة للبعد الإقليمي بوصفه إسهاما في التقدم المحرز في نزع السلاح في العالم ونحو إنشاء مناطق جغرافية لعدم الانتشار النووي وتعزيزها.

وهذا التقارب بين نظام نزع السلاح وعدم الانتشار وإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية استرعى الاهتمام وبرر الرغبة التي أعربت عنها البلدان الأعضاء في هذه المناطق في عقد المؤتمر الثاني على هامش المؤتمر الاستعراضي المقبل للمعاهدة، قبل يوم واحد من انعقاده.

وسيعزز كلا الاجتماعين بعضهما بعضا ويقربانا من تحقيق الهدف المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية. بالنيابة عن مراكز تنسيق المناطق الخالية من الأسلحة النووية،

الواجب إتباعه وخطوة تمهيدية نحو تحقيق دعوة القرار إلى ضرورة اتخاذ مزيد من الخطوات العملية لخفض حالة استنفار منظومات الأسلحة النووية.

في هذا الصدد، يرى مقدمو مشروع القرار الرئيسيون أن قرار عدم تقديم مشروع القرار هذا العام إسهام في تحقيق نتائج إيجابية بشأن حالة استنفار منظومات الأسلحة النووية في الأجل الطويل. إن هذا القرار دليل على استعداد مقدمي مشروع القرار للعمل البناء للمضي قدما بهذه المسألة. وسيستمر مقدمو مشروع القرار الرئيسيون في العمل من أجل التوصل إلى حل دائم لهذه المسألة الهامة، وسنواصل التركيز على تحقيق أفضل النتائج الممكنة بشأن حالة الاستنفار في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي سيعقد في العام المقبل.

إن مقدمي مشروع القرار الرئيسيين يعتزمون تماما تقديم مشروع قرار بشأن حالة الاستنفار على اللجنة الأولى في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. ويحدوهم الأمل في أن يسفر إظهار حسن النية من جانب مقدمي مشروع القرار هذا العام عن إحراز تقدم ملموس بشأن هذه المسائل.

(تكلم بالإسبانية)

يود وفدي أن يتكلم الآن بصفته منسقا لمراكز تنسيق المناطق الخالية من الأسلحة النووية، فيما يتعلق بالمؤتمر الثاني للدول الأطراف والموقعة على معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية. لقد مُنحنا ولايتنا من المؤتمر الأول الذي عقد في المكسيك في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وقد أكد ذلك المؤتمر على ضرورة العمل المشترك من أجل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وأرسى الأساس لتوثيق التنسيق والتعاون بين المناطق، وهذا هو السياق الذي من المقرر أن يعقد فيه المؤتمر الثاني للمناطق الخالية من الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠.

بوضع خطة طويلة الأجل قابلة للتطبيق تتكون من إجراءات تتخذ على مراحل، بما في ذلك إبرام اتفاقية بشأن الحظر الكامل للأسلحة النووية.

ثانياً، يجب أن نبذ سياسة الردع النووي التي تقوم على أساس البدء باستخدام الأسلحة النووية، وأن نتخذ خطوات موثوقة بما لتخفيض التهديد باستخدام الأسلحة النووية بشكل عام. وينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتعهد على نحو لا لبس فيه وبدون شروط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو ضد المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وأن ترم صكاً دولياً ملزماً قانوناً في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتفاوض بخصوص معاهدة بشأن عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية وإبرام تلك المعاهدة.

إن فرصاً غير مسبقة متاحة حالياً أمام نزع السلاح النووي الدولي. وأصبح الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية وتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية هدفين يحظيان بتأييد واسع النطاق. وطُرحت مبادرات مختلفة لنزع السلاح النووي. والمفاوضات جارية بشأن عقد اتفاق ثنائي جديد لنزع السلاح النووي بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. واعتمد مؤتمر نزع السلاح برنامج عمل لأول مرة خلال سنوات كثيرة. ونحن نرحب بهذه التطورات.

ويحدونا الأمل في أن يستطيع المجتمع الدولي الاستفادة بشكل كامل من الفرص الحالية، واعتماد مفهوم جديد للأمن يتميز بالثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتنسيق والالتزام بتعددية الأطراف وهيئة مناخ آمني دولي مؤات لنزع السلاح النووي. ومن المهم تعزيز وتدعيم زخم نزع السلاح النووي الذي تحقق بشق الأنفس عن طريق دفع

تدعم شيلي اعتماد مشروع قرار يؤيد عقد هذا المؤتمر، وقد تم توزيع نصه على الوفود. ونأمل أن يحظى بالتأييد القيم من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

نشكر المكسيك على تكريمها بإعلان أنها ستشارك في تقديم مشروع القرار، ونأمل أن تقتدي جميع الوفود الممثلة في هذه القاعة بالإعلان والنموذج.

السيد كانغ يونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشار الرئيس هو جيتاو، في قمة مجلس الأمن الأخيرة بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح (انظر S/PV.6191)، إلى أنه لتحقيق عالم أكثر أمناً للجميع علينا أولاً وقبل كل شيء أن نزيل خطر اندلاع حرب نووية. وطرح الرئيس هو أيضاً موقف الصين إزاء نزع السلاح النووي بأسلوب شامل ومنهجي. أولاً، يجب أن نحافظ على وجود توازن واستقرار استراتيجيين عالميين، وأن نتقدم بقوة صوب تحقيق نزع السلاح النووي. وينبغي أن تقوم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، بحسن نية، بالوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن تتعهد علانية بألا تسعى لحيازة الأسلحة النووية بصورة دائمة. وينبغي أن تواصل البلدان ذات الترسانات النووية الأكبر الاضطلاع بالدور الريادي في إجراء تخفيض حاد وكبير في مخزوناتها من الأسلحة النووية.

وينبغي أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر، كما ينبغي أن تبدأ المفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أسرع وقت ممكن. وعندما تكون الظروف مؤاتية، ينبغي أن تشارك الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي. ولتحقيق الهدف النهائي لنزع السلاح النووي الكامل والشامل، ينبغي أن يقوم المجتمع الدولي، في الوقت المناسب،

السيدة هيغي (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية):
ترحب نيوزيلندا بتجديد التركيز العالمي على بناء عالم خال من الأسلحة النووية. توفر القيادة، التي أظهرها الزعماء مؤخرا، بما في ذلك خلال قمة مجلس الأمن وقراره ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، زخما تمس الحاجة إليه في الفترة التي تسبق عقد المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للعام القادم. ويأتي المؤتمر الاستعراضي في مرحلة حرجية من جهودنا لاستدامة العمل على كل ركائز المعاهدة، بما في ذلك بالطبع التعهدات التي قطعتها الدول الحائزة للأسلحة النووية في ما يتعلق بترع السلاح النووي.

وترحب نيوزيلندا بالتأكيد مجددا في القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) على المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تحدد الالتزام بمواصلة المفاوضات بشأن اتخاذ تدابير فعالة في ما يتعلق بترع السلاح النووي. ونحن نرى أن هذه التدابير الفعالة لا تتعلق بالأعداد وحدها، رغم أن التخفيضات الكمية عنصر مهم بالطبع؛ إذ يجب أن تشمل أيضا خطوات عملية وشفافة تقلص بشكل جماعي من الدور الذي تؤديه الأسلحة النووية في استراتيجيات الأمن القومي.

إن درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية عنصر مهم من عناصر المذهب النووي. وكما يعلم الزملاء، بما في ذلك من البيانين اللذين أدلى بهما السفيران شترولي ولابي في وقت سابق بعد ظهر اليوم، قررت مجموعة إلغاء حالة التأهب، ونيوزيلندا عضو فيها، عدم تقديم مشروع قرارها بشأن تخفيض الاستعداد التعبوي لهذا العام. لم يتخذ هذا القرار بسهولة. إنه يعكس إدراكنا للزخم الإيجابي للغاية المتوفر حاليا والاستعداد الحقيقي لدول كثيرة لاستكشاف اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق رؤية براغ. يهدف قرار مجموعتنا إلى إفساح المجال أمام مختلف عمليات الاستعراض الجارية لتحقيق نتيجة إيجابية. غير أننا ما فتئنا ملتزمين بقوة بتعزيز تخفيض الاستعداد التعبوي لمنظومات

عمليات نزع السلاح النووي باستمرار إلى الأمام وتخفيض خطر الأسلحة النووية بدرجة كبيرة. ومن المهم أيضا أن نحافظ على وجود توازن واستقرار استراتيجيين دوليين بغية تعزيز الثقة الاستراتيجية المتبادلة فيما بين البلدان وتهيئة الظروف اللازمة لترع السلاح النووي.

إن المؤتمر الاستعراضي الثامن لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مؤتمر مهم للغاية. وينبغي أن تغتنم كل الدول الأطراف الفرصة المتاحة لتعزيز إيجاد توافق الآراء والعمل معا لتحقيق نتائج موضوعية للمؤتمر بغية إعطاء زخم جديد لترع السلاح النووي الدولي.

وقد دعت الصين باستمرار إلى الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية وبذلت جهودا دؤوبة باتجاه هذا الهدف. إن الصين ملتزمة التزاما راسخا باستراتيجية نووية قائمة على الدفاع عن النفس. واعتمدت الصين دائما سياسة عدم المبادرة باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف، وقطعت التزاما لا يتزعزع بالإحجام بدون شروط عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد دول غير حائزة للأسلحة النووية أو ضد أي مناطق خالية من الأسلحة النووية.

والصين لا تشارك في سباق التسلح النووي بأي شكل من الأشكال وأبقت قدراتها النووية عند الحد الأدنى اللازم للأمن القومي. وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي للنهوض بعملية نزع السلاح النووي الدولي بهدف الإسهام الواجب في التحقيق المبكر لهدف الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية من أجل بناء عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثلة نيوزيلندا لتتولى عرض مشروع القرار A/C.1/64/L.31.

ونيوزلندا في تقديمه. لقد اتخذ القرار بأغلبية ساحقة في السنوات الماضية، ونحن نتطلع إلى نتيجة أكثر قوة هذا العام.

ونرحب ببدء نفاذ معاهدة بليندا في وقت سابق هذا العام ونلاحظ أن كامل مجموعة معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي تشمل كل نصف الكرة الأرضية الجنوبي سارية المفعول الآن. إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية برهان قوي على الإرادة الجماعية القوية الموجودة على المستوى الإقليمي لتخليص العالم من الأسلحة النووية. وفي ذلك السياق، ندرك حقيقة أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تسهم بقوة في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ونحن نتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم باتجاه إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق أخرى، خاصة في الشرق الأوسط.

وترحب نيوزيلندا، بصفتها مؤيدا قويا لهذه المناطق، بقيادة شيلي في تنظيم المؤتمر الثاني للدول الأطراف والدول الموقعة على معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، المقرر أن يعقد في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، مباشرة قبل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. سيتيح المؤتمر فرصة قيمة لاستكشاف سبل تعزيز الاتصال والتعاون داخل المناطق وفيما بينها. ويسعد نيوزيلندا أن تؤيد مشروع قرار شيلي (A/C.1/64/L.46) بشأن ذلك الاجتماع المهم، الذي نتوقع أن يعزز أيضا أهداف المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وبموجب أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على السواء أدوار تكميلية تضطلع بها لمنع انتشار الأسلحة النووية. إن نيوزيلندا تأخذ هذا الالتزام بشكل جاد للغاية وتواصل العمل بفعالية في مكافحة مخاطر الانتشار

الأسلحة النووية، وسنعمل من أجل تحقيق نتيجة مرضية بشأن هذه المسألة في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفي اللجنة الأولى في العام القادم.

تفخر نيوزيلندا لتأييدها لمشروع القرار الذي قدمه ائتلاف البرنامج الجديد بشأن نزع السلاح النووي وأستراليا والمكسيك بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لها مكان مهم في الإطار الحالي المتعدد الأطراف لترع السلاح النووي وعدم الانتشار وهي تقدم إسهاما قويا في الأمن العالمي. وسيكون دخولها حيز النفاذ خطوة أساسية باتجاه بناء عالم خال من الأسلحة النووية، ونحن نرحب بثقة الممثل السامي سيرجيو دوارتي عندما قال بالأمر إن دخول المعاهدة حيز النفاذ قد لا يكون بعيدا. وفي هذا الصدد، ننوه بكل سرور بالالتزام الذي قطعتة الولايات المتحدة وبإعراب الصين وإندونيسيا مؤخرا عن دعم التصديق على المعاهدة وهو أمر موضع ترحيب.

والعنصر المهم الآخر في عملية نزع السلاح النووي هو بدء مفاوضات بشأن عقد معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. يجب أن تبدأ هذه المفاوضات فعليا مع بداية العام القادم، ونحن ندعو كل البلدان إلى إظهار المرونة المطلوبة للسماح ببدء المفاوضات. يسر نيوزيلندا أن تشارك في تقديم مشروع القرار بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية (A/C.1/64/L.1)، الذي عرضته قدمته كندا في اللجنة الأولى، ونحن نحث كل الدول على تأييد نص قوي بشأن هذه المسألة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لعرض مشروع قرارنا بشأن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الأرضية الجنوبي (A/C.1/64/L.31)، الذي اشتركت البرازيل

إن حجم وشدة القدرة التدميرية لأي سلاح نووي لا يمكن قياسهما. لقد أظهرت مأساتا هيروشيما وناغازاكي قوة القنبلتين النوويتين اللتين أسقطتا على المدينتين. اليوم، وبعد ٦٤ عاما على هذين الهجومين ونظرا لتطوير الدول النووية لقدراتها وتكنولوجياها النوويتين، فإن الآثار المحتملة لاستخدام هذا الأسلحة لا يمكن تصورها. وبدون شك، يمثل مجرد وجود الأسلحة النووية تهديدا خطيرا للبشرية. ولا زال من يدعون مثلنا إلى السلام ويمارسونه يحدوهم الأمل في نزع السلاح النووي العام والكامل.

يواجه عالمنا تهديدات وتحديات جديدة، يبرز من بينها تحسين وتحديث الأسلحة النووية. إن الاقتناء المحتمل للجماعات الإرهابية لهذه الأسلحة ينبع من وجود الأسلحة ذاتة وتقع المسؤولية الكاملة عن منع هذا التحويل على عاتق الدول النووية. وبالمثل، يجب على الدول النووية ضمان ألا تستخدم هذه الأسلحة ضد بلدان التزمت بعدم تطوير هذه التكنولوجيا. لكن، الضمان الحقيقي الوحيد - الذي تدعو إليه البشرية جمعاء - هو التدمير التام والكامل لتلك الأسلحة.

ولذلك تقع على عاتق البلدان الحائزة للأسلحة النووية المسؤولية الأكبر عن اتخاذ خطوات لتخفيض وإزالة ترساناتها النووية، بما يتفق مع نص وروح معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بغية ضمان عالم أكثر أمنا وخال من المخاطر النووية.

لقد سادت تلك الروح خلال المؤتمر الاستعراضي الخامس لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي تم خلاله الاتفاق على تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى على أمل أن تعمل الدول الأطراف بشكل مشترك لتحقيق تقدم في مجالي عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. وتنامي ذلك الإحساس بعد المؤتمر السادس، الذي تم خلاله الاتفاق

النووي في عدد من السياقات. نحن نشارك بحماس في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، واستضيفنا تمرينا للمبادرة أُجري في أوكلاند في العام الماضي. ونحن نشارك بفعالية في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي؛ وسنجري تمرين محاكاة وطني للمبادرة العالمية في نيوزيلندا الشهر القادم. ونحن مساهم قديم في الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية. إن كل هذه المبادرات تستكمل النظام الذي يستند إلى المعاهدة.

لقد تكلمت بالفعل في المناقشة العامة في الأسبوع الماضي (انظر A/C.1/64/PV.4)، عن التزام نيوزيلندا الثابت تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي ظهر مؤخرا من خلال رئاستنا للمؤتمر العام هذا العام. ولا يزال يساورنا بالغ القلق، كما أشار المدير العام للوكالة في بيانه أمام قمة مجلس الأمن الأخيرة، (انظر S/PV.6191) من أن سلطة الوكالة للتحقق إما غير موجودة أو غير كافية في أكثر من ٩٠ بلدا. ويجب تصحيح تلك الحالة المثيرة للقلق.

وكما قال كثيرون هذا الأسبوع وفي الأشهر الأخيرة، نحن نعيش في زمن تتاح فرصة كبيرة لترفع السلاح النووي. ويجب علينا جميعا - الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على حد سواء - أن نغتني هذه الفرصة ونحولها إلى عمل.

السيدة أنسيدي (جمهورية فنزويلا البوليفارية)
(تكلمت بالإسبانية): إن مسألة الأسلحة النووية مسألة ذات أهمية كبرى بالنسبة لوفدي. وفي ذلك الصدد، يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

منذ فجر عصر الأسلحة النووية، عاش العالم الخطر الكامن المتمثل في وقوع هجوم نووي. يحاول كثيرون نيل ذلك، ساعين إلى تحويل الاهتمام العام الدولي إلى مسائل يمكن، بحكم طبيعتها، أن تصنف باعتبارها ثانوية، لأنها لا توقف الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية وتطورها.

انتشار الأسلحة النووية المقرر أن ينعقد في عام ٢٠١٠ نفس روح تحقيق أهداف ملموسة في ركائز المعاهدة الثلاث. نحن نعترض على الممارسات الحالية غير المرغوب فيها التي تقوض مبدأ المساواة القانونية للدول وتميز ضد البعض عن طريق فرض الامتثال للالتزامات بموجب القانون الدولي التي يعفى منها آخرون.

وتؤكد فزويلا من جديد على حق الدول غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية بدون تمييز، خاصة عندما يتعلق الأمر بالبلدان النامية التي يجب أن تنوع مصادرها للطاقة وتحقق الاستقلال في مجال التكنولوجيا.

وترى جمهورية فزويلا البوليفارية أن الأولويات التي اتفق عليها في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لترع السلاح (A/S-10/4) ما زالت صحيحة تماما، خاصة إذا أخذنا في الحسبان أن تحديث الأسلحة النووية استمر بمعدل متسارع ورهيب.

ويرى بلدي أن منح ضمانات أمنية سلبية للبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية إجراء آخر ذو أهمية خاصة. ولا يزال الخطر الكامن المتمثل في استخدام الأسلحة النووية ضد بلدان غير حائزة لها خطر حقيقي جدا.

كما تدرك فزويلا أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عنصر مهم آخر من عناصر نظام نزع السلاح النووي ومنع الانتشار. ولذلك نأمل أن تترجم الجهود التي بذلت من أجل تنفيذ المعاهدة الكامل إلى عمل حقيقي من جانب جميع دول المرفق ٢.

كما نرغب في التشديد مرة أخرى على العمل الذي يستحق الثناء الذي قامت به المناطق الخالية من الأسلحة النووية على أساس الاتفاقات التي تم التوصل إليها بحرية بين الدول. ونكرر تأييدنا لمعاهدة تلاتيلوكو - ونحن طرف فيها

على تنفيذ خطوات نزع السلاح العملية الثلاث عشرة. وللأسف، اصطدمت هذه الأهداف بانعدام الإرادة السياسية لبعض الدول النووية التي أخفقت في احترام التزاماتها الدولية.

ويؤكد وفدي من جديد على ترحيبه باعتماد برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح بعد ١٢ عاما من حالة الشلل والركود في هذه الهيئة نتيجة مواقف بعض البلدان التي تعارض روح الحوار والتعاون التي ينبغي أن توجه العلاقات الدولية بين الدول ذات السيادة. كما نود أن نسلط الضوء على المفاوضات الجارية بين الدولتين النوويتين الرئيسيتين، الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، لتخفيض ترساناتهما النوويتين. ويحدونا الأمل في أن تكون الاتفاقات التي يتم التوصل إليها لا رجعة فيها وشفافة ويمكن التحقق منها.

لقد نظر مجلس الأمن أيضا مؤخرا في مسألة نزع السلاح النووي. لكنه، اتخذ قرارا ١٨٨٧ (٢٠٠٩) ركز حصريا تقريبا على عدم الانتشار، وكما لاحظت فزويلا في المناقشة العامة لهذه اللجنة (انظر A/C.1/64/PV.2)، نحن قلقون من أن يكون مجلس الأمن يتدخل في عملية صنع القرار الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن المأساة التي نجمت عن قيام عضوين دائمين في مجلس الأمن بغزو العراق تسكن في قلب العالم. ويرى وفدي أن القمة كان يمكن أن تسفر عن نتيجة أكثر مصداقية وتوازنا والتزاما بهدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. لكننا، نعلم جميعا ما آلت إليه.

وترى فزويلا أن هذه المفاوضات خطوة صغيرة للغاية باتجاه نزع السلاح النووي الشامل والكامل، إنها لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون الالتزامات الوحيدة المطلوبة في ما يتعلق بمجدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار. ويجب أن تسود المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم

أو استخدامها وتزايد نداءات المجتمع الدولي من أجل إزالة أسلحة الدمار الشامل، ترفض بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنبذ استخدام هذه الأسلحة في مذاهبها الأمنية، التي تستند إلى ما يسمى بالردع النووي، وهي تواصل برامج تحديثها.

وترى كوبا أن استخدام الأسلحة النووية عمل غير مشروع وغير أخلاقي تماما ولا يمكن أن تبرره أي ظروف أو مذاهب أمنية. إن استخدامها انتهاك صارخ للمعايير الدولية المتعلقة بمنع الإبادة الجماعية.

ولذلك من المثير للقلق البالغ أنه ليست كل الدول الحائزة للأسلحة النووية مستعدة لأن تؤكد من جديد التزامها الثابت - الذي قطع بتوافق الآراء في مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - بإزالة ترساناتها النووية تماما بغية تحقيق نزع السلاح النووي عملا بأحكام المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. يجب أن تحترم البلدان الحائزة للأسلحة النووية التزاماتها بأن تجرى بحسن نية مفاوضات تهدف إلى تحقيق نزع السلاح النووي وتوقيع معاهدة بشأن نزع السلاح الشامل والكامل في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة. وتؤكد كوبا من جديد على ضرورة الاحترام الكامل للالتزامات التي قطعت بالفعل، بما في ذلك الخطوات العملية الثلاث عشرة التي اتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠.

ويحدونا الأمل في ألا يكون للبيانات التي أدلى بها بمناسبة جلسة مجلس الأمن الرفيعة المستوى بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، التي عقدت في ٢٤ أيلول/سبتمبر، مجرد تأثير وسيط بل أن تمثل نقطة البداية لبذل جهود ملموسة لتحقيق هدف نزع السلاح النووي. ولا بد من اعتماد اتفاقية تحظر استحداث الأسلحة النووية

- ومعاهدة راروتونغا ومركز منغوليا بصفتها دولة خالية من الأسلحة النووية وبدء نفاذ معاهدة المناطق الخالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى مؤخرا ومعاهدة بليندانا في أفريقيا.

وترحب فترويليا بعقد المؤتمر الثاني للدول الأطراف والدول الموقعة على معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، المقرر أن يعقد في نيويورك في العام القادم، بوصفه إجراء آخر اتخذته مجتمع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية باتجاه نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونؤكد من جديد تأييدنا لاقتراح إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بأسرع ما يمكن، وفقا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

وأخيرا، يود وفدي أن يؤكد من جديد على التزامه الكامل بتعزيز عالم أكثر أمنا وسلاما وأن يقول بكل ثقة إن احترام مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة هو المسار الأصح أن يتبع.

السيد كوينيونييس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفد كوبا تماما البيان الذي أدلى به بشأن هذه المسألة ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

على الرغم من انتهاء الحرب الباردة الذي نال الكثير من الاستحسان، يوجد أكثر من ٢٣ ٥٠٠ سلاح نووي في العالم، ٨ ٣٩٢ سلاحا منها جاهز للنشر فورا. إن وجود الأسلحة النووية في حد ذاته والمذاهب التي تقضي بحيازتها واستخدامها تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين. توفر حيازة الأسلحة النووية في حد ذاتها حافزا لنشرها غير المسؤول. إن نزع السلاح النووي هو الأولوية القصوى في مجال نزع السلاح ويجب أن يظل كذلك.

وفي تجاهل تام لفتوى محكمة العدل الدولية عام ١٩٩٦ بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية

وللبلدان الأقل نموا الحق في المشاركة الكاملة، على أساس قانوني وعادل بدون عوائق أو تمييز، في نقل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية في المجال النووي للأغراض السلمية.

وتؤيد كوبا، إضافة إلى كونها دولة عضوا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تأييدا راسخا وقدمت قرارات في الجمعية العامة تدعو إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية، مثل القرار ٤٦/٦٣ بشأن نزع السلاح النووي والقرار ٧٥/٦٣ المتعلق باتفاقية حظر استخدام الأسلحة النووية. كما تؤيد كوبا، بصفتها عضوا في مؤتمر نزع السلاح، أولوية إجراء مفاوضات بشأن وضع برنامج مقسم إلى مراحل لنزع السلاح النووي من شأنه أن يؤدي إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وشاركت كوبا في مبادرات محددة بشأن هذا الموضوع اتخذتها مجموعة الـ ٢١.

ويمتد هذا الموقف المؤيد لنزع السلاح النووي إلى اشتراكنا في هيئة نزع السلاح التي اقترحت فيها كوبا، مع بلدان أخرى أعضاء في حركة عدم الانحياز، عدة توصيات لنزع السلاح النووي.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية خطوة إيجابية إلى الأمام وإجراء مهم لتحقيق هدف نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين في العالم. وفي هذا السياق، ترى كوبا أن من المهم أن تضمن الدول الحائزة للأسلحة النووية لجميع دول هذه المناطق بدون شروط أنها لن تستخدم الأسلحة النووية أو تهدد باستخدامها.

وتؤيد كوبا عقد المؤتمر الثاني للدول الأطراف والموقعة على معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في العام القادم، والذي سيسهم في الجهود العالمية لنزع السلاح النووي.

وإنتاجها وتجريبها ونشرها وتكديسها ونقلها والتهديد بها واستعمالها بدون مزيد من التأخير. ويجب أن تحدد الاتفاقية مواعيد نهائية معينة لتدمير الترسنات النووية وتضمن عملية شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها.

ومن المؤسف أن القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، الذي اتخذ خلال اجتماع مجلس الأمن الرفيع المستوى، يشدد على قضايا عدم الانتشار حصريا تقريبا ويغفل الإشارة إلى تدابير ملموسة يمكن اتخاذها لنزع السلاح النووي. كما نستعري الانتباه مرة أخرى إلى تدخل مجلس الأمن في المهام التي تقع ضمن اختصاصات هيئات أخرى من هيئات منظومة الأمم المتحدة وفي صكوك نزع السلاح وتحديد الأسلحة السارية بالفعل. ونشدد على أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة الوحيدة الموكلة إليها التحقق من الامتثال للالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء من خلال اتفاقات الضمانات الخاصة بكل منها.

وترفض كوبا التركيز الانتقائي والمعايير المزدوجة التي تسعى بعض البلدان إلى فرضها في معالجة القضايا المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة عن طريق ربطها بخطر الإرهاب. يشدد هذا التركيز الانتقائي على تدابير يمكن اتخاذها لمكافحة الانتشار الأفقي على حساب الشواغل المتعلقة بالانتشار الرأسي، في تجاهل حقيقة أن الحظر الكامل للأسلحة النووية هو الطريق الوحيد لضمان عدم سقوط هذه الأسلحة في أيدي الإرهابيين. لا يمكن مواصلة التغاضي عن القضايا المتصلة بنزع السلاح النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية بينما يبقى عدم الانتشار الأفقي محور الاهتمام.

للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حق غير قابل للتصرف في إجراء بحوث التكنولوجية النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية بدون تمييز.

وما تقترحه كندا ثلاثة أمور: أولاً، عقد اجتماعات سنوية وأكثر تركيزاً يمكن أن تناقش أي قضايا تشملها المعاهدة وتتخذ قرارات بشأنها؛ ثانياً، إنشاء مكتب دائم له سلطة عقد دورات استثنائية لصنع القرارات لمعالجة أحداث تهدد سلامة المعاهدة أو قابليتها للتطبيق؛ ثالثاً، إقامة وحدة مكرسة لدعم المعاهدة ضمن مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح. وأعتقد أن هذه الاقتراحات الثلاثة التي لا يترتب عليها تكلفة ستساعدنا في النهوض بولاية المعاهدة على نحو أفضل. ونتطلع إلى مواصلة مناقشتها مع الأعضاء.

شهد النظام الدولي لعدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح نجاحات مهمة في السنوات القليلة الماضية. أولاً، تشيد كندا برئيس الولايات المتحدة أوباما على الرؤية الجريئة التي طرحها في خطابه يوم ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في براغ، الذي دعا فيه إلى عالم بدون أسلحة نووية. وكخطوة مهمة في هذا الاتجاه، تشجعت كندا أيضاً بالمفاوضات التي من شأنها أن تؤدي إلى معاهدة جديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

كما تعهد رئيس الوزراء البريطاني براون بالعمل باتجاه عالم خال من كل الأسلحة النووية، وقدم الرئيس الفرنسي سركوزي، باسم الاتحاد الأوروبي، خطة شاملة لترع السلاح النووي في أواخر العام الماضي. وتكلم وزير الخارجية الروسي لافروف ووزير الخارجية الصيني يانغ بإسهاب عن هذه المسائل في مؤتمر نزع السلاح أثناء دورة عام ٢٠٠٩، وأكدوا من جديد التزامهما بعالم خال من الأسلحة النووية. وتعلق كندا أهمية خاصة على التنسيق والتعاون القويين بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن كإسهام في دفع جدول أعمال عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح قدماً. كما تلاحظ كندا الجهود الدؤوبة التي تبذلها أستراليا واليابان لإطلاق اللجنة الدولية المعنية بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

ويمكن استخدام الموارد الهائلة المكرسة اليوم لصيانة الأسلحة النووية وبنيتها الأساسية التقنية في برامج التنمية التي تهدف إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. سيمثل هذا إسهاماً كبيراً في السلم والأمن الدوليين. وتؤكد كوبا من جديد التزامها الثابت بعالم خال من الأسلحة النووية واستعدادها الكامل للعمل من أجل تحويل هذا الأمل إلى واقع من أجل البشرية جمعاء.

السيد تان (كندا) (تكلم بالإنكليزية): تواصل كندا العمل من أجل أن يصبح العالم في يوم ما خالياً من الأسلحة النووية. لكن، ليس لدينا أي أوهام بشأن ما يتطلبه تحقيق هذا الهدف. إنه يتطلب جهوداً دؤوبة لبناء توافق في الآراء حتى عندما تبدو الخلافات غير قابلة للحل، ويتطلب أيضاً تنسيق الدول الساعية إلى حيازة أسلحة نووية عن تحقيق ذلك الطموح. وسيتطلب أيضاً حث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الوفاء بالتزاماتها في ما يتعلق بنزع السلاح، وبناء المؤسسات والأنظمة التي توفر ضمانات الأمن للجميع. وفي المقام الأول، سيتطلب استمرار الشجاعة والإرادة السياسية.

ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في صميم ذلك الجهد. وتظل المعاهدة هي الصك الذي يحظى بأكثر قدر من الامتثال في التاريخ في مجال عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وسيكون المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ هو الأول منذ الفشل في عام ٢٠٠٥. وكندا يشجعها ذلك الزخم العام باتجاه اعتماد وثيقة ختامية موضوعية تتوافق عليها الآراء، الأمر الذي يعد بنجاح مؤتمر عام ٢٠١٠.

وتشجع كندا بنشاط تعزيز العمليات المؤسسية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، قدمت حكومة كندا ورقة عمل معنونة "تعزيز عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية".

وفضلا عن ذلك، توقف منذ سنوات عدة جزء كبير من دبلوماسيتنا المتعددة الأطراف لترع السلاح. ورغم أن هناك بصيصا من الأمل في أن يكون مؤتمر نزع السلاح قد حقق بعض التقدم هذا العام، إلا أن الجهود الرامية لتنفيذ برنامج عمل عام ٢٠٠٩ وبدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية - أولى أولويات كندا في المؤتمر - لم تكن مثمرة حتى الآن. ونأمل بإخلاص أن يستطيع المؤتمر الاتفاق مرة أخرى على برنامج العمل الذي اعتمد بتوافق الآراء في أيار/مايو هذا العام وأن يبدأ العمل الموضوعي بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

(تكلم بالفرنسية)

وفي السنوات الأخيرة، كثيرا ما ناقشت بلدان مجموعة الثمانية مسائل عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، وتعكس وثائق قمة مجموعة الثمانية هذا الاهتمام. وستعمل كندا خلال رئاستها للمجموعة في عام ٢٠١٠ من أجل النهوض بمسائل عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، بما فيها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر عقده هذا العام. وإضافة إلى ذلك، ستعمل كندا من أجل تحقيق نتائج ملموسة في قمة الأمن النووي المقرر عقدها في واشنطن العاصمة في نيسان/أبريل.

إن الطريق نحو عالم خال من الأسلحة النووية لن يكون سهلا، ولن يكون قصيرا. بل سيتطلب إرادة سياسة طويلة الأجل وخطوات منسقة وتحقيق فعال. وتبقى كندا مقتنعة بأن إزالة الأسلحة النووية - بشكل يعزز الاستقرار الدولي ويستند إلى مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع يظل هدفا ينبغي أن نطمح جميعا إليه.

السيد إم هان - تايك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): نجتمع هنا اليوم وسط توقعات متزايدة بإحراز تقدم، لنهي خمولا استمر عقدا في نزع السلاح وعدم

ويرتبط إحراز تقدم بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ارتباطا وثيقا بهذه التطورات. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة موزامبيق وملاوي ولبنان وليبيريا وسانت فنست وجزر غرينادين على تصديقها على المعاهدة مؤخرا، ليصل عدد الدول التي التزمت تماما إلى ١٥٠ دولة، بحظر تجربة الأسلحة النووية في جميع الأوقات. كما أود تهنئة ترينيداد وتوباغو على انضمامها مؤخرا إلى المعاهدة. وينبغي اعتبار الحصول على التصديقات المتبقية اللازمة بما يسمح بدخول المعاهدة حيز النفاذ خطوة أساسية لتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

بيد أن الحفاظ على روح التفاؤل ليس سهلا دائما. وتوقف الزخم في بعض المناطق وداخل بعض المحافل المتعددة الأطراف والمعاهدات الدولية. فما زالت إيران لا تمتثل لالتزاماتها الدولية في حين ترفض تقديم التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتؤيد كندا بقوة الجهود الرامية للتوصل إلى حل تفاوضي، يمكن أن يشمل إجراء لا رجعة عنه في مجلس الأمن ما دامت إيران غير ممتثلة لالتزاماتها الدولية.

وفي أيار/مايو هذا العام، أجرت كوريا الشمالية ثاني تفجيراتها النووية التجريبية في تحد لقرارات مجلس الأمن والقاعدة التي اعتمدها جميع الموقعين على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ضد إجراء المزيد من التجارب النووية. وانضمت كندا إلى الاستنكار العالمي لهذا العمل، وأدان رئيس الوزراء ستيفن هاربر برنامج الأسلحة النووية لكوريا الشمالية بوصفه تهديدا خطيرا للأمن الدولي. إن هدف كندا النهائي هو رؤية كوريا الشمالية تستأنف التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمتثل تماما لاتفاقها بشأن الضمانات النووية الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتستأنف اشتراكها في المحادثات السادسة.

وتحقيقاً لتلك الغاية، يود وفد بلدي أن يؤكد على مسؤوليتنا المشتركة عن الحفاظ على الزخم في الفترة التي تسبق انعقاد المؤتمر الاستعراضي المقبل وأيضاً عن بلوغ هدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية. ويؤكد وفد بلدي مجدداً على إيمانه الراسخ بهدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية. وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى القيام بدورها؛ وينبغي للدول غير الحائزة لأسلحة نووية أن تبقى على التزامها بعدم الانتشار النووي.

إن تحقيق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مهمة ملحة، وتنتظر عملاً حازماً من جانبنا. وتدعو جمهورية كوريا الدول التي لم تصدق على المعاهدة بعد، وبخاصة الدول التسع المتبقية في المرفق ٢، إلى القيام بذلك على الفور، وتحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الإبقاء على الوقف الاختياري للتجارب النووية لحين بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن بدء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لا يمكن تأخيرها أكثر من ذلك، ليس من أجل عدم الانتشار النووي فحسب، ولكن أيضاً من أجل نزع السلاح النووي. وبفضل المناخ الإيجابي بشأن نزع السلاح، وافق مؤتمر نزع السلاح في هذا العام على برنامج العمل (انظر CD/1864). غير أن من المخيب للآمال أن المؤتمر لم يتمكن من البدء في أعماله الفنية هذا العام. وندعو جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى التعاون من أجل الشروع مبكراً في العمل الفني بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في المؤتمر في العام المقبل. وستضطلع جمهورية كوريا بدورها الواجب في الدفع قدماً بالعملية المتوقفة في مؤتمر نزع السلاح.

بينما تصبح النهضة النووية اتجاهاً لا رجعة فيه، يتعين على المجتمع الدولي إيجاد سبل ووسائل لمواجهة المخاطر

الانتشار النوويين. ويسعدني أن ألاحظ أن غالبية الوفود في هذه اللجنة أعربت عن آراء إيجابية بشأن الحالة الراهنة وشجعت بعضها بعضاً على العمل معاً بشأن المهام الأساسية التي تواجهنا جميعاً.

يرحب وفد بلدي بمختلف الجهود التي أعادت مؤخراً تنشيط المناقشات بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على نطاق عالمي. ومن بين تلك الجهود القيمة اقتراح نزع السلاح النووي المؤلف من خمس نقاط الذي طرحه الأمين العام بان كي - مون، ورؤية إخلاء العالم من الأسلحة النووية التي عرضها الرئيس أوباما، واجتماع القمة التاريخي لمجلس الأمن بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي (انظر S/PV.6191) واتخاذ المجلس خلال القمة للقرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩). وقد ساعدت تلك الجهود في حشد إرادة المجتمع الدولي للتعامل مع مهام نزع السلاح وعدم الانتشار المطلوب إنجازها. ويسعدنا أن يعود التركيز لينصب من جديد على نزع السلاح وعدم الانتشار باعتبارهما أحد جداول الأعمال العالمية الرئيسية في عصرنا.

تعتقد جمهورية كوريا أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية للنظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. وموقفنا الراسخ هو أنه ينبغي مواصلة تعزيز الدور المحوري للمعاهدة، مع الحفاظ على التوازن الدقيق بين الركائز الثلاث المبنية عليها المعاهدة. وفي ذلك الصدد، يرى وفد بلدي أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ يتيح لنا فرصة لا غنى عنها للتغلب على التحديات المتبقية ولتدعيم نظام المعاهدة. وموافقة أحدث دورة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي، المعقودة في أيار/مايو، على جدول أعمال موضوعي وإطار زمني، نكون قد وضعنا حجر الأساس لخروج المؤتمر الاستعراضي بنتيجة ناجحة.

في خطابه أمام الجمعية العامة (انظر A/64/PV.3)، كثر الرئيس لي ميونغ - اقتراحه الخاص بعقد صفقة كبرى، قائلاً إن تفكيك كوريا الشمالية للعناصر الأساسية لبرنامج أسلحتها النووية سيُقابل بتقديم ضمانات أمنية ومساعدات دولية. ويبرهن ذلك الاقتراح على التزامنا بإيجاد حل جوهري للمسألة النووية الكورية الشمالية. وستواصل جمهورية كوريا مناقشة تفاصيل الصفقة الكبرى مع البلدان المعنية.

وختاماً، نأمل أن يمثل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ معلماً بارزاً في جهودنا المشتركة. ولتحقيق ذلك الهدف، يجب علينا استكشاف جميع السبل بغية الاتفاق على تدابير وإجراءات واقعية وعملية وملموسة. لقد حان الوقت لنغتنم الفرصة ونحرز تقدماً وسط هذه البيئة المستجدة. ويشدد وفد بلدي مرة أخرى على مسؤوليتنا المشتركة وعلى الحاجة إلى إظهار المرونة من أجل كفالة نجاح المؤتمر الاستعراضي المقبل.

السيدة مرابط (المغرب) (تكلمت بالفرنسية): يسعد

وفد بلدي المشاركة في هذه المناقشة المواضيع الهامة للغاية بشأن نزع السلاح النووي ويسره أن يشاطر أعضاء هذه اللجنة أفكاره بشأن هذه القضية البالغة الأهمية، التي نأمل أن تشهد تطورات إيجابية في الشهور المقبلة.

في مستهل بيانه، يود وفد بلدي التشديد على أن هدف التخلص من الأسلحة النووية يرتبط بتعزيز الاستقرار والأمن الدوليين. ويجب أن يشكل هدفنا الخاص بإخلاء العالم من الأسلحة النووية الخلفية للجهود الجماعية المشتركة. ولا بد من توجيه إحراز التقدم نحو بلوغ الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي.

إن خطر الإرهاب النووي يجعل المنشآت النووية - وبالتالي، حياة شعوب البلدان المبنية على أرضها هذه

التي ينطوي عليها هذا الاتجاه ولمواصلة تعزيز التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وبصفة خاصة، وبالنظر إلى التشديد على خطر الإرهاب النووي باعتباره أخطر التهديدات المحدقة بالأمن العالمي، تنضم جمهورية كوريا إلى الجهود الرامية إلى تعزيز الأمان والأمن النوويين من خلال التعاون الدولي. وفضلاً عن ذلك، نأمل أن يكون مؤتمر قمة الأمن النووي المقرر عقده في نيسان/أبريل المقبل مناسبة لحشد إرادة قادة العالم للتصدي لتهديدات الإرهاب النووي وانتشار المواد النووية.

لا يزال الحل السلمي للمسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمراً حيويًا لكفالة السلام والأمن في شمال شرق آسيا، وكذلك لدعم سلامة النظام العالمي لعدم الانتشار. وينبغي عدم التغاضي عن التطوير النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولن يسمح به. وفي ذلك الصدد، تقدر جمهورية كوريا رد المجتمع الدولي الموحد والقوي على التجربة النووية الثانية التي أحرقتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٢٥ أيار/مايو باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٨٧٤ (٢٠٠٩) وتنفيذه بأمانة.

وتشاطر جمهورية كوريا والبلدان المعنية الهدف المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وموقفنا الثابت هو أن المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ينبغي حلها عبر المحادثات السداسية بطريقة سلمية. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة فوراً إلى المحادثات السداسية بموقف صادق إزاء نزع السلاح النووي. ويجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة وفقاً للبيان المشترك المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

الغرض. ولا شك أن التأخير أدى إلى تصاعد أنشطة الانتشار وزاد من مخاطر الإرهاب النووي التي نعيها جيدا اليوم.

بينما نقف على أعتاب المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، يأمل وفد بلدي أن يتمكن المؤتمر من الاحتفاظ بمكاسب عام ٢٠٠٠ ومن تحديد وسائل وسبل لصياغة خطة عمل تسمح بالتنفيذ الكامل لأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وفي هذا الصدد، يرغب وفد بلدي في التذكير بالالتزام التاريخي الذي جرى التعهد به على نحو قاطع في المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠٠٠ الذي أدى إلى الاعتماد بتوافق الآراء للخطوات العملية الـ ١٣ لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، بما يؤدي إلى نزع السلاح العام والكامل.

وكما يعلم الأعضاء، فإن المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار تدعو الدول الأطراف إلى "متابعة المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتصلة بوقف سباق التسلح النووي في موعد مبكر وبتزاع السلاح النووي". وقد عززت الوثيقة الختامية لعام ٢٠٠٠ ذلك الالتزام الأساسي للمعاهدة، حيث أنها أقرت التزام الدول الأطراف في المعاهدة التزاما قاطعا بتحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وهذا الالتزام أيضا يحقق توازنا في التناظر الذي تأسست معاهدة عدم الانتشار عليه. ولا يمكن، بأي حال من الأحوال، تفسير المعاهدة باعتبارها تمنح حقا حصريا للدول الحائزة للأسلحة النووية في مواصلة امتلاك الأسلحة النووية. وعلى العكس، فإنه يجب النظر إليها باعتبارها عقدا مبنيا على توازن دقيق لحقوق جميع الأطراف وواجباتها. وبدون ذلك التوازن، فإن مصداقية المعاهدة ستآكل.

المنشآت - عرضة للخطر. وهذا أمر يجب أن يشغل بالنا جميعا. وفضلا عن ذلك، فإن مؤتمر القمة بشأن الأمن النووي المزمع عقده في عام ٢٠١٠ يستعد لاستكشاف سبل لحماية المنشآت المعرضة للخطر والمواقع الحساسة التي تتعامل مع المواد النووية.

ومن الواضح أن تطور سياسات الدول النووية باتجاه تأييد خفض ترساناتها النووية، وهو ما أكدته تصريحات أدلى بها زعماء الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والمملكة المتحدة وفرنسا في هذا العام، يفتح آفاقا جديدة ويظهر وجود اهتمام جديد بقضايا نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، التي تمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية لها.

وهذه التطورات يمكن أن تشكل خطوة أولى على طريق نزع السلاح العام والكامل. ولبلوغ ذلك الهدف، تتسم المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لاستبدال معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بأهمية حاسمة بقدر ما ستولده من زخم جديد في مجال نزع السلاح النووي، بما يجعل من الممكن أن يحتل نزع السلاح النووي من جديد مكانة مميزة في جدول الأعمال الدولي.

والإرادة التي عبرت عنها الدول الحائزة للأسلحة النووية حظيت باهتمام كبير. ويأمل بلدي، الذي يرحب بهذا التطور، بأن تفسح الخطوات الثنائية والإعلانات الانفرادية المجال لعودة تعددية الأطراف بقوة وأن تمهد السبيل لعقد مؤتمر دولي في المستقبل القريب للغاية لتحديد السبل والوسائل الكفيلة بالإزالة التامة والنهائية للأسلحة النووية.

نلاحظ مع شعور بالأسف أن نزع السلاح النووي استغرق وقتا طويلا أكثر من اللازم ليصبح واقعا ملموسا على الرغم من وجود الآليات المتعددة الأطراف المنشأة لذلك

رابعا، لا بد من قيام تعاون وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبذل جهود لتحقيق الالتزام العالمي لجميع الدول بنظام الوكالة للضمانات. وهنا، يتحتم أن تُخضع إسرائيل منشآتها لضمانات الوكالة الدولية. ونود أن نشدد هنا على اتخاذ الوكالة لقرارين هامين: القرار GC(53)/RES/16، بشأن تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط والقرار GC(53)/RES/17، بشأن القدرات النووية الإسرائيلية.

خامسا، ينبغي كفالة حرية حصول جميع الدول على الطاقة النووية للأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، يتعين علينا أن نشدد على أن الطاقة النووية تمكن الدول من التخلص من التبعية في مجال الطاقة ولذلك، فإنها تظل هدفا مشروعا لجميع البلدان الطامحة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سيكون إسهاما قيما ولا غنى عنه في تعزيز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. وأهمية هذه المعاهدة مبينة في ديباجة معاهدة عدم الانتشار ذاتها. ولذلك، فإننا نحث البلدان التسعة المتبقية في المرفق ٢ على التصديق عليها في أقرب وقت ممكن. وبمجرد دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، فإنها ستحول دون إجراء تجارب نووية جديدة تهدف إلى تحسين الأسلحة النووية أو إيجاد أسلحة جديدة وستسهم في استكمال شبكتها للتحقق، وكذلك في تحقيق الفعالية القصوى لنظام الرصد الدولي الذي تديره اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وفضلا عن ذلك، يرى وفد بلدي لبنة جديدة في صرح عدم الانتشار ونزع السلاح، متمثلة في بدء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بهدف

والمملكة المغربية، التي تعمل دائما من أجل احترام مبادئ القانون الدولي في مجال نزع السلاح، تعتقد أن المثل العليا العالمية لئزع السلاح تتوقف على العودة إلى تعددية الأطراف وتعزيز الصكوك القانونية للأمم المتحدة في هذا المجال. وبلدي، الذي وقع وصدق على جميع الصكوك المتعددة الأطراف ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار، ما زال ملتزما بئزع السلاح النووي الذي لا رجعة فيه ويتسم بالشفافية وبإمكانية التحقق منه وهو يعمل لتحقيق هذه الغاية. ويود بلدي التأكيد على أن هدف نزع السلاح لا يمكن تنفيذه إلا باحترام عدد من البديهيات الأساسية التي أود أن أشير إليها.

أولا وفي المقام الأول، يجب إعادة التأكيد على وجود الصلة التي لا تنفصم بين هدف نزع السلاح وهدف عدم الانتشار النووي. ويعني ذلك أن إجراء خفض ملموس ومطرّد في الترسانات النووية، لحين تدميرها تماما وبالكامل، سيصرف عندها اهتمام الدول غير الحائزة لأسلحة نووية عن محاولة الحصول عليها، ومن شأنه تعزيز بناء الثقة وأهداف الشفافية.

ثانيا، يجب منع تآكل معاهدة عدم الانتشار، وهي حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار ونزع السلاح، عن طريق تحقيق عالميتها. واتباع هذا النهج مسؤولية مشتركة ولكنها مسؤولية يجب أن تقع في المقام الأول على عاتق البلدان الحائزة للأسلحة النووية التي تؤيد تعزيز هذا الصك بهدف إقناع البلدان التي لم تلتزم به حتى الآن بالقيام بذلك.

ثالثا، يتعين وضع برنامج لتدمير الأسلحة النووية مقترن بجدول زمني وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي إنشاء هيئة فرعية لئزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح.

ذلك، وفي هذه الحالة سنمضي قدما في التمديد. وبما أن وفدا واحدا فقط هو الذي أعرب عن هذا الطلب للمكتب، فإن الرئيس، في سياق ممارسته لوظائفه وبموافقة الأعضاء، سيصدر توجيهات للأمانة العامة لقبول مشروع القرار ذاك بعينه، والذي تفيد المعلومات المتاحة بأنه المشروع الوحيد في هذه الحالة، حتى الساعة ١٨/٠٠ غدا.

السيد راو (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على ذلك التوضيح. وفي ضوء ذلك التوضيح، هل لي أن أقترح تشجيع الوفود على تقديم مشاريع قراراتها في أقرب وقت ممكن، ولكن مع جعل الموعد النهائي لجميع مشاريع القرارات الساعة ١٨/٠٠ غدا.

السيد شوبانوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود فحسب أن أكرر ما قاله زميلي ممثل الهند وأقول إننا سنقدر إن أمكن تمديد الموعد النهائي لتقديم جميع مشاريع القرارات حتى الساعة ١٨/٠٠ غدا.

السيد شين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أؤيد الاقتراح الذي تقدم به الوفد الهندي.

السيد أوبيساكين (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): على الرغم من أنني كنت أفكر في المغادرة، فإنني آخذ الكلمة لأقول فحسب إن التمديد أمر طيب للجميع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون بشأن هذه المسألة. ونماشيا مع ذكره الأعضاء، أقترح تمديد الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات حتى الساعة ١٨/٠٠ غدا، الخميس ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، لجميع الوفود. وما لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن اللجنة توافق على ذلك الاقتراح.

تقرر ذلك.

اعتماد صك ملزم قانونا ويمكن التحقق منه في مؤتمر نزع السلاح، عندما تتمكن تلك الهيئة أخيرا من بدء عملها - وهو ما نأمل أن يحدث في القريب العاجل. ومن الواضح أن وجود إرادة سياسية وتدابير متفق عليها ونظام فعال للتحقق هي جميعا أمور حاسمة لبلوغ ذلك الهدف.

وأخيرا، فإن التزام الدول النووية الذي لا رجعة فيه بترع السلاح النووي أمر في غاية الأهمية نظرا لتأثيره الإيجابي على الاستقرار والأمن الدوليين ونظرا للمزايا الكبيرة التي سيحققها للسلام والتنمية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل أن أرفع جلسة اليوم، أود أن أذكر الوفود مرة أخرى بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات هو الساعة ١٢/٠٠ غدا، الخميس ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ اللجنة بأن أحد الوفود طلب تمديد الموعد النهائي. والرئيس يعتقد، ما لم يكن هناك رأي مخالف لذلك لدى الوفود، أنه ينبغي الإبقاء على الموعد النهائي المحدد والمعلن في الوقت المناسب لتقديم الوفود لمشاريع القرارات وهو: غدا الخميس ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٢/٠٠.

وإذا ارتأت اللجنة ذلك، سيصدر الرئيس تعليمات للأمانة العامة، بموافقة الأعضاء، لقبول مشروع القرار الذي يهيم الوفد الذي تقدم بالطلب حتى الساعة ١٨/٠٠ غدا على أقصى تقدير.

السيد راو (الهند) (تكلم بالإنكليزية): استمعت باهتمام شديد إلى الرئيس. وسيكون من المفيد إذا تكرم بتوضيح ما إذا كان الموعد النهائي قد مُدِد إلى الساعة ١٨/٠٠ غدا لجميع الوفود وجميع مشاريع القرارات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): إن الاقتراح الذي أقدمه هو الإبقاء على الموعد النهائي المحدد بالساعة ١٢/٠٠ غدا - ما لم، وأكرر، ما لم، تر اللجنة أنه ينبغي لنا أن نقرر خلاف

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وكما تذكر جميع الوفود، فقد أبلغت المجموعات الإقليمية والوفود برغبة الرئيس في المساعدة على تحقيق أكبر قدر ممكن من توافق الآراء، أو ما يقترب من ذلك قدر الإمكان، بشأن مشاريع القرارات المعروضة على اللجنة. ومراعاة لعزم الرئيس هذا والذي عبرت عنه أيضا وفود عدة أثناء المناقشة العامة والمناقشة المواضيعية الحالية، أؤكد مجددا استعدادي لمساعدة مقدمي مشاريع القرارات في بلوغ هذا الهدف والعمل مع مقدمي مشاريع القرارات التي تحتاج إلى المزيد من التعديلات بغية الوصول إلى أكبر درجة ممكنة من توافق الآراء.

وبعد تمديد الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات حتى الساعة ١٨/٠٠ غدا، أحث الوفود على الالتزام بهذا الموعد النهائي ليتسنى للأمانة العامة تجهيز الوثائق في الوقت المناسب.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.